

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٨٧

الخميس، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتيافا، ممثلة تركمانستان.

وقد دلت منظماتنا من خلال مراسم تقديم جوائز حقوق الإنسان، على أن حقوق الإنسان مسألة تهم جميع الأفراد ومجموعات الأفراد، الذين ينبغي لكل واحد أو واحدة منهم، الإسهام في تعزيز تلك الحقوق.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ويرحب وفد بنن بهذه المبادرة، ويهنئ الفائزين بجوائز حقوق الإنسان، على التزامهم بهذه القضية العظيمة. وهذه الجوائز لا تعكس إثبات الفضل فحسب، ولكنها أيضا، وفوق كل شيء، تشجعنا على الكفاح من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان.

(أ) الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرئيسة بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة أولا لممثل بنن.

وينبغي بمناسبة الذكرى الخمسين التأكيد على الأهمية التي توليها كل دولة لمسائل حقوق الإنسان، وأن ينعكس ذلك في الطريقة التي تحتفل بها بهذا اليوم.

السيد يعقوبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أدلى المتكلمون الذين سبقوني ببيانات تصف ببلاغة فعلا المغزى الكبير لهذا اليوم الجدير بالتذكر، والذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن نبيرة ومضمون البيانات، ولا سيما التي أدلى بها الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس الجمعية العامة، تظهر

وبنن، شأنها شأن البلدان الأخرى، تبذل قصارى جهدها لكي تمارس الديمقراطية، وتحتفل بطريقة خاصة جدا بهذه المناسبة الهامة، في جو تسود فيه ثقافة حقوق الإنسان. ويتركز احتفالنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول برنامجين متكاملين، أحدهما تقوم بتنفيذه اللجنة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واستفحال سياسات التمييز العنصري والعنصري والاجتماعي.

ويشكل العهدان الدوليان لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية، والحقوق الاجتماعية والثقافية، وكذلك شتى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الصكوك الدولية الفعالة التي يجب أن تساعد على تعزيز حقوق الإنسان.

والعمل الوقائي التنويري والتعليمي الجاري في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، جزء من استراتيجية ترمي إلى أن تبذر في قلب الإنسان بذور السلم والتسامح واللاعنف.

الرئيسة بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشعر بعظيم الشرف والامتياز إذ نشارك في هذه المناسبة الهامة، مناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهذا الصك العالمي التاريخي كان وسيظل معلما هاديا لعلاقاتنا كبشر. والاحتفال بالإعلان العالمي هو احتفال بإنسانيتنا وفلسفتنا الإنسانية، إذ أن التمسك بأحكام الإعلان يعني التمسك بسبب وجودنا؛ وهو احترام وحماية كرامتنا.

ونحن اليوم نملك، أكثر من أي وقت مضى، أسبابا للاحتفال بإنجازاتنا في مجال تنفيذ صكوك حقوق الإنسان الرامية إلى كفالة احترام وحماية الحريات الأساسية لجميع الشعوب. والمجتمع الدولي، الذي نحن جميعنا جزء لا يتجزأ منه، قد تمكن بفضل إنشائه وإشاعته للالتزامات الناشئة عن الصكوك القانونية الدولية ووفائه بها، من تعزيز الفهم بين الجماعات المحلية والشعوب والأمم. إذ اعترفت فعلا جميع بلدان كوكبنا بأهمية التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وإذ نجتمع هنا اليوم لنحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي، ينبغي أن نتوقف لحظة ونتأمل في ثروة الخبرات التي اكتسبناها وأن نستخدمها في استنباط نهج ابتكارية وموضوعية في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد المبدأ الأساسي

الوطنية لإعداد وتنظيم الاحتفال بالذكرى الخمسين، التي أنشأتها الحكومة، والآخر ناشئ من المجتمع المدني، ويقوم بتنسيقه معهد حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

ويشمل البرنامج العام العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل على مستوى القطر ومستوى الإدارات، والعديد من المؤتمرات والاجتماعات لمناقشة موضوعات الإعلان، باللغة الفرنسية واللغات الوطنية. وبعض مناسباتنا عبارة عن برامج متنقلة موجهة نحو الطلبة في الكليات والمدارس، ونحو قوات الأمن العام. ولدينا أيضا "أيام مفتوحة" في المؤسسات التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وأنشطة ثقافية متركزة على حقوق الإنسان، ولا سيما المتعلقة بحقوق النساء والأطفال، وحملة إعلامية وبرامج في الإذاعة والتلفاز باللغة الفرنسية واللغات الوطنية. وعلاوة على ذلك، لدينا أفرقة تجوب جميع أرجاء البلد لتوصيل رسالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الناس الذين يعيشون في أركان نائية من بلدنا.

وبدأ برنامجنا في ١٦ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٩٨ وسينتهي في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وما كنا نستطيع تنفيذه دون المساعدة التقنية والمالية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من شركاء التنمية الذين أسهموا بقدر كبير في تنظيم المناسبات.

لقد وصفت بإيجاز ما كانت تقوم به بنن احتفالا بهذه الذكرى الخمسين لكي تظهر إلى أي مدى تظل الحكومة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان واحترام الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وكان الهدف المنشود من وراء اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ هو التخلص إلى الأبد من شبح الحرب التي جلبت على البشرية مرتين معاونة عظيمة، والتي من ضمن أسبابها الرئيسية انتهاكات حقوق الإنسان.

ولكن، ولسوء الطالع، رغم كل ما قام به المجتمع الدولي من عمل، لا يزال الجنس البشري، عشية القرن الحادي والعشرين، يشاهد المسرح المأساوي المتمثل في الصراعات المميته التي ترتكب فيها الإبادة الجماعية والأعمال الرهيبة، وغالبا بسبب الأصولية الدينية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى على قدم المساواة.

ونحن نتفق مع الأمين العام في قوله إن الحق في التنمية هو مقياس احترام كل حقوق الإنسان الأخرى. ولذا فإننا نضم صوتنا إلى أهداف ومقاصد إعلان عام ١٩٨٦ بشأن الحق في التنمية.

المتمثلان في عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

وإذ نستقبل فجر قرن جديد وألفية جديدة، فمن واجبنا أن نجدد التزامنا وأن نكرس أنفسنا للهدف النهائي المتمثل في كفالة حقوق الإنسان للجميع. وبقيامنا بذلك، سنكون قد وجهنا تحية مستحقة تماما إلى جميع الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم دفاعا عن الحريات والحقوق الأساسية.

نحن في موزامبيق ننظر إلى هذه الاحتفالات باعتبارها مناسبة لتوعية أنفسنا بنطاق وحجم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، آخذين بعين الاعتبار أن تعزيز وحماية هذه الحقوق مسؤولية الجميع أساسا. ونحن نعترف بالمسؤولية الأساسية للدولة عن ضمان تمتع المواطنين بحقوق الإنسان. وينص دستور بلدنا على مجتمع يتسم بالعدالة الاجتماعية ويتواجد فيه الرفاه المادي والروحي دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو الانتماء الديني. وإذ نعيد بناء بلدنا، وقد خرج لتوه من حرب مدمرة، نشور ثقافة سلام تقوم على أساس المصالحة والتسامح والتضامن واحترام حقوق الإنسان.

واحتفالا بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعدت حكومة موزامبيق برنامج أنشطة على طول البلاد وعرضها تشارك فيه جميع قطاعات مجتمعنا. والقصد من ذلك هو ضمان عدم استبعاد أحد وإتاحة الفرصة للجميع لمعرفة المزيد عن حقوقهم كأفراد وكجزء من المجتمع. والعنصر الأساسي في هذه الاحتفالات هو التعليم في مجال حقوق الإنسان، لأنه دون المعرفة لا يمكن للناس أن يطالبوا بحقوقهم أو أن يبلغوا عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وهدفنا الأسمى هو استئصال الفقر والامية والمرض، التي تشكل أكبر حجر عثرة أمام تمتع شعبنا بحقوقه وحرياته. ونولي في جهودنا اهتماما خاصا لهؤلاء الذين يعانون أكثر من غيرهم وأقصد النساء والأطفال. ونحن نحسن بشكل دائم من قدراتنا على مواجهة هذه التحديات على نحو فعال. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على الحاجة إلى الحفاظ على الطبيعة المتكاملة والمتراصة وغير القابلة للتجزئة لكل فئات الحقوق، حيث تعامل الحقوق الأساسية والمدنية من جهة والحقوق

أندناض الدمار الذي خلفته الحرب، مجتمعا دوليا سلميا أكثر عدالة وإنسانية.

وبعد ذلك تعين علينا أن ننتظر زهاء ٢٠ سنة حتى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ حين تم اعتماد الجزء الثاني من الميثاق في شكل عهدين دوليين هما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد ثلاثين عاما من ذلك في تموز/يوليه ١٩٩٨، اعتمد في روما الجزء الأخير من هذه الثلاثية وأقصد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إذن كان هذا التاريخ تاريخا طويلا وصعبا شارك فيه عدد يدون ندين لهم بالامتنان العميق، وهو امتنان ينبغي أن نأخذ في اعتباره إذ نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم الإعلان عنه في باريس في باليه دي شايو - حيث لا تزال رسالته حتى اليوم منقوشة على الحجر.

هذا الإعلان الرسمي اعتمد بهدوء في عام ١٩٤٨ دون أي معارضة لكن مع وجود بعض التحفظات. واليوم يحظى الإعلان باعتراف عالمي. ويجري تدريسه في المدارس والجامعات. وهو موضوع مناقشات ومؤتمرات وموضوع منتظم في النشرات والتقارير الصحفية ونشرات الإذاعة والتلفزيون. وبسبب الدفاع عنه يلقي برجال ونساء في السجون ويعذبون، بل وفي كثير من الأحيان يُغتالون.

والمبادئ التي يعلنها تستلقت النظر حقا بسبب أهميتها. إنها، حتى وإن لم تذكر صراحة، تلهم القوانين الأساسية والدساتير والنظم الأساسية في دولنا. والواقع أن دستور موناكو لعام ١٩٦٢ يخصص الجزء الثالث منه لهذه المبادئ، وبذلك يعطي الإعلان سلطة قاطعة. ومحاكمنا ملتزمة باحترام الالتزامات النابعة من هذه المبادئ سواء في اتصالها بالغايات أو الوسائل. والمحكمة العليا في الإمارة يتعين عليها أن تصدر أحكاما في التماسات بشأن أي مساس بهذه الحقوق والحريات الأساسية. وحتى قبل ذلك فإن دستور عام ١٩١١ تضمن أحكاما مماثلة، الأمر الذي كان لافتا للنظر في ذلك الوقت.

إن الحق في الحرية والمساواة والتضامن والحقوق الواردة في إعلان عام ١٩٤٨ والحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان والميثاق

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه الماضي في روما يمثل إسهاما متميزا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي روما أنشأنا إطارا قانونيا شاملا لم يسبق له مثيل لضمان حقوق الإنسان ولمحاكمة المسؤولين عن أفظع الجرائم التي شهدتها البشرية مثل تلك التي اقترفت مؤخرا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وختاما أود أن أكرر التزام موزامبيق بالإعلان العالمي ومسؤوليتنا الجماعية عن ضمان أن فضاء وريب الماضي واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية لن تتكرر مرة أخرى في الألفية الجديدة. ويتعين علينا أن نضع بشكل جماعي استراتيجيات ملائمة وأن نجد السبل والوسائل التي ستمكن الأجيال المقبلة من العيش في وئام وسلام وتنمية مستدامة.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل موناكو.

السيد بويسون (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لنتخيل أننا نعيش الآن في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، حيث لا تزال ماثلة في أذهاننا أفظع الأحداث المدمرة التي ولدتها مشاعر الحقد والكراهية.

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، دخل حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها. ومن بين الأجهزة التي أنشأها على عجل لجنة لتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، في جنيف، اتخذت اللجنة قرارا تاريخيا بوضع ميثاق دولي لحقوق الإنسان يتكون، على غرار ميثاق سان فرانسيسكو، من ثلاثة أجزاء هي: الديباجة في شكل إعلان رسمي؛ وجزء المنطوق الملزم في شكل اتفاقية بما في ذلك تدابير إنفاذ وجهاز قضائي متكامل يعمل عمل محكمة العدل الدولية فيما يتصل بميثاق الأمم المتحدة.

وقد بدأ العمل على الفور فريق عامل برئاسة الينور روزفلت، وكان مقرره هو أستاذ القانون الفرنسي رينيه كاسين. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العنصر الأول من ميثاق حقوق الإنسان هذا، صيغ في أقل من عام ومثل صرخة استنكار على لسان أشخاص اشمازت ضمائرهم مما حدث، وعقدوا العزم على أن يبنوا من جديد، على

الإنسان مجرد مثال مشترك بل حقيقة يومية لجميع الشعوب والأمم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد إنغولفسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحتفل العالم اليوم بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ تم التوقيع عليه، اعتُمد ما يزيد على ٦٠ صكا لحقوق الإنسان وهي تشكل قاعدة دولية لحقوق الإنسان. وإن مختلف الإجراءات لرصد امتثال الدول اتسعت أيضا نطاقا وأهمية. وإن الوعي العام بحقوق الإنسان ودورها ازداد ازديادا كبيرا. ولا يسع الحكومات بعد الآن أن تتجاهل قواعد حقوق الإنسان دون أن تواجه التدقيق والانتقاد على الصعيد الدولي. فحقوق الإنسان عالمية حقا ولا يمكن تجزئتها.

ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أن ثمة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تزال ترتكب في عدة أنحاء من العالم. فلنأمل إذن في أن يعزز هذا الاحتفال بالذكرى السنوية قدرة منظماتنا على التصدي لتحديات جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان ومطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات أكثر فعالية في هذا الميدان.

ومن الأهمية بمكان في الكفاح الجاري من أجل حقوق الإنسان، تعزيز الأدوات والآليات المتاحة للنظام الدولي لحقوق الإنسان. ويرى خبراء حقوق الإنسان والمدافعون عن حقوق الإنسان أن أفضل طريقة لكفالة تقيد الحكومات بمعايير حقوق الإنسان هي تعزيز تدابير التنفيذ القائمة، من حيث تقديم الدول تقارير عنها وإجراءات الالتماس على حد سواء. وثمة عنصر هام في هذا المسعى هو زيادة قدرة الأمانة العامة على تقديم خدمات الدعم المطلوبة لهيئات رصد المعاهدات.

وبتعزيزنا لنظام تقديم الدول لتقاريرها، ينبغي أن نبقي في أذهاننا التجربة الإيجابية للمشاركة النشطة التي تقوم بها منظمات غير حكومية في هذا العمل.

وينبغي أن نؤكد تأكيدا خاصا على إنجاز البروتوكولات الاختيارية التي تسمح بتقديم الالتماسات

الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والحقوق الواردة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، كل هذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة. وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك تمييز، إن كل الرجال وكل النساء وكل الأطفال من حقهم التمتع بتلك الحقوق.

إن الاقتناعات الواردة في الإعلان العالمي تمثل لب كل مجتمع. وجذورها تضرب في أطناب التقاليد الثقافية والدينية العظيمة وفي الوصايا الأخلاقية التي حركت الشعوب على مدى التاريخ صوب تقدم أكبر وعدالة أوفر. وبسبب التنوع الكبير بين الحضارات فإن طريقة التعبير عن هذه الوصايا تأخذ أشكالا مختلفة لكن القيم الأساسية التي تمثل دعامة الإعلان هي في جوهرها نفس الشيء بالنسبة لنا جميعا. ويشهد على ذلك هؤلاء الذين منحوا جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا الصباح.

وفي عام ١٩٦٨، عندما بلغ الإعلان عشرين عاما من عمره، أكد مؤتمر طهران الدولي لحقوق الإنسان الرأي العام القائل إن شعوب العالم كان لديها المفهوم نفسه عن الحقوق المتأصلة غير القابلة للتصرف والتي لا تنتهك لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مجموعة من النصوص المستقاة من أكثر التقاليد والحقب تنوعا. وتنوع أصول تلك النصوص، مقرونا بوحدة رسالتها العميقة، دل على رغبة الناس عالميا، في الزمان والمكان، في الحق في أن يكونوا بشرا، وفي ادعائهم العادل بذلك حسبما ينص عليه التمهيد.

وعشية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الأسلحة في أوروبا تدوي، كتب بول فاليرييه أن:

"الرياح أخذت تشتد ... ويجب أن نحاول البقاء على قيد الحياة." (شارم، "لو سيميبيير مارين")

واشتدت الرياح بالفعل، ودمرت العالم. ومن نجا من العاصفة كتب بحروف من ذهب بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ المبادئ التي تنص على أن الجنس البشري ينبغي أن يكفل أن باستطاعة الإنسان أن يعيش بسلام وكرامة. وإمارة موناكو التي تؤيد المبادئ والقواعد المعترف بها في صكوك الأمم المتحدة، تقدر ما يصاحب هذا الاحتفال اليوم من عواطف ومشاعر. ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون هذا الحدث فرصة لإحراز تقدم حقيقي في الاعتراف بتلك المبادئ واحترامها كي لا تصبح حقوق

فهل يتعجب المرء إذن إذا عَزِي أحيانا، عن حق، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الإسهام إلى حد كبير في القضاء على البلدان والشعوب المستعمرة، التي تشكل اليوم أغلبية أعضاء الأمم المتحدة؟ إن الاستعمار كان ببساطة عقبة أمام التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

ومما لا ينكر أن ثمة تقدما كبيرا أحرز في ميدان حقوق الإنسان منذ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ عندما اعتمد الإعلان العالمي. وأصبحت مسائل حقوق الإنسان ظاهرة دائمة الوجود على جدول أعمال كل دورة للجمعية العامة. ولجنة حقوق الإنسان تؤدي عملا تحمده عليه دون خوف أو محاباة. واليوم، ثمة قبول متزايد، على الرغم من تملل البعض، بأن حماية حقوق الإنسان واحترامها أمران عالميان بالفعل وتتعدر تجزئتهما، وهما مشتركان بين الحضارات والثقافات. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أينما حصلت وأيا كان مرتكبها تصبح اليوم الشاغل الفوري والعلني لكل إنسان وتقابل بازدراء من كل إنسان دون خوف من اتهامه بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن عدد الصكوك القانونية ومنظمات حقوق الإنسان على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ازداد ازديادا كبيرا منذ اعتماد الإعلان العالمي، الأمر الذي يبيّن بوضوح التزام المجتمع الدولي بتعزيز احترام حقوق الإنسان والتمتع بها بقدر أكبر في جميع أنحاء العالم. ونشطاء حقوق الإنسان، هم أجراً وأشجع الناس على الأرض ونحن نصبح منهم على نحو متزايد.

والدساتير الوطنية في معظم البلدان لا تتضمن الآن ميثاق الحقوق فحسب، بل ضمانات لحقوق الإنسان أيضاً. وفي غياب آلية قانونية دولية، اضطر مجلس الأمن إلى إنشاء محاكم مخصصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية ولمواجهة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وسببت إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لتقدير من يرعى جرائم مشابهة ويدعمها إلى المحاكمة. ويؤمل في أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية قريبا طرفا رئيسيا آخر في الكفاح من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان.

وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد، مَثَّل إنشاء منصب مفوض الأمم السامي لحقوق الإنسان قمة النضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إن حجم العمل الحيوي

بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يهدف، في جملة أمور، إلى منع تجنيد الأطفال تحت سن ١٨ عاما.

وترحب حكومتي بإنشاء محكمة العدل الدولية، وتؤكد أهمية تزويد المحكمة بجميع الوسائل الضرورية لاضطلاعها بالولاية الموكولة إليها، مما يعطي الكفاح ضد الجرائم الإنسانية المركز الذي يستحقه ويحتاجه.

واسمحوا لي أن أذكر بإطلاق عقد تعليم حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥، وبأن أعرب عن الأمل في أن تتحقق أهدافه ومراميه. ولعل الوعي العام بحقوق ومسؤوليات الفرد والمشاركة العامة هما أفضل ضمان لكفالة احترام حقوق الإنسان في مجتمع حر وديمقراطي. وتعليم حقوق الإنسان بفعالية للجميع، صغارا وكبارا على حد سواء، ضروري من أجل تحقيق هذا الغرض.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٥٠ عاما من اليوم كان معلما في سجلات تاريخ البشر. فلقد وافقت الدول السيادية على أن تلتزم بقاعدة مشتركة لحقوق الإنسان. وكان ذلك في حد ذاته إنجازا كبيرا. ولم تكن المصالح الوطنية والتوجه السياسي للأطراف الدولية الرئيسية في ذلك الوقت تدعو إلى التشجيع على نحو متبادل. فلقد كانت هناك رغبة متبادلة بين الشرق والغرب، مثلما بينته الحرب الباردة فيما بعد. ولم يكن أرباب الاستعمار مرتاحين للنظام السياسي الدولي الجديد إزاء امبراطورياتهم القوية. ومع ذلك، ولد الإعلان في ذلك الوقت تحديدا. وكان هذا الإنجاز عظيما.

إن الإعلان العالمي يستمد قوته القانونية وسلطته المعنوية مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة. فالفقرة ٣ من المادة الأولى من الميثاق تنص في جزء منها على

"تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين"

السيد الحشاني (تونس): تشارك تونس المجموعة الدولية الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنتهز هذه المناسبة لتسجل دور منظمة الأمم المتحدة في الارتقاء بحقوق الإنسان، في تمسح حرصت بلادنا على أن تساهم في بلورته، وعلى تكريس القيم الكونية المتفق عليها، ومبدأ شمولية هذه الحقوق وترابطها. كما تبارك تونس بهذه المناسبة اعتماد الجمعية العامة "بيان المدافعين عن حقوق الإنسان" بعد ثلاث عشرة سنة من المفاوضات.

إن الخيار الديمقراطي الذي أرساه سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في تونس، والقائم على حماية حقوق الإنسان وتطويرها ونشر ثقافتها، خيار أساسي لا رجعة فيه. وهو ينطلق من إيمان راسخ بأن الإنسان لا تكتمل مواظنته إلا متى كان موفور الكرامة متمتعاً بحقوقه كلها في إطار مجتمع آمن مستقر وتنمية شاملة مستديمة.

وإن الإصلاحات العميقة التي تمت في مختلف الميادين، طوال الإحدى عشرة سنة الماضية، سواء بتعديل الدستور في اتجاه تكريس التعددية السياسية وفسح المجال أمام الأحزاب، وتدعيم حرية الرأي وغيرها، أو بإلغاء المحاكم الاستثنائية وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة وتنظيم الاحتفاظ والإيقاف التحفظي إلى غير ذلك؛ أو تطوير التشريعات بما يتماشى مع العهود والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي تعتبر بلادنا في مقدمة الدول المصادقة عليها، أو بدعم حرية المرأة ومساواتها مع الرجل، وإصدار مجلة خاصة بحقوق الطفل وقانون لرعاية المسنين، والعناية بالمعاقين، وغيرها من الفئات الخصوصية. كل هذه الإصلاحات جسمت رؤية تونس لشمولية حقوق الإنسان وتلازم مختلف أبعادها وتكاملها، وكرست إيمانها بكونية مبادئها وقيمتها. كما أصبحت ثقافة حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من مضامين نظامنا التربوي في كافة مستوياته.

وانتهجت بلادنا في سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية استراتيجية متكاملة غايتها النهوض بالإنسان في كل المجالات. وانطلاقاً من الإيمان بأن حقوق الإنسان لا تكتمل بدون ضمان عيش كريم لكل فئات المجتمع، ومحاربة الفقر، وتوفير فرص الشغل ومواطن الرزق، وترسيخ قيم التأزر في المجتمع بما يحميه من مخاطر الفقر والتهميش، قامت بلادنا بإنجاز خطة وطنية لمحاربة الفقر مكنت من خفض نسبته إلى ٦ في

والمقدر الذي اضطلعت به المفوضة السامية بالفعل - في رصد حالات حقوق الإنسان في الديمقراطيات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأيضاً فيما يتعلق بالتعليم والإعلام الجماهيري في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان عن طريق الحوار مع الدول الأعضاء المعنية - يشهد أن الحاجة إلى ذلك المنصب كانت قائمة منذ وقت طويل. ونحن نحیی المفوضة السامية، السيدة ماري روبنسون، على ما أنجزته، ونشجعها على مواصلة عملها الممتاز.

ومع بداية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رحلة ٥٠ سنة أخرى في الألفية المقبلة، دعونا نضاعف جهودنا ونجعل منظومة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فعالة أكثر. وقد تحقق تقدم كاف، وأخذت كفة الميزان ترجح على نحو متزايد لصالح المزيد من حماية حقوق الإنسان واحترامها. فلنمض الآن قدماً بنشاط وجهود أكبر، حتى تصبح مبادئ الإعلان عالمية حقاً ويتخلص العالم من النزاعات الشريرة التي قادت مرتكبي جريمة إبادة الشعوب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية في البوسنة وكمبوديا ورواندا وجنوب أفريقيا في حقبة الفصل العنصري وحيثما أطل الاستبداد والتسلط برأسيهما البغيضين في الـ ٥٠ سنة الماضية. وقد آن الأوان لأن يقول المجتمع الدولي لهذه الجرائم الفظيعة ومرتكبيها "لن يحدث ذلك أبداً مرة أخرى".

وبالنسبة لوفدي، بوسعي أن أؤكد للجمعية العامة التزامنا الثابت بتعزيز حقوق الإنسان والحرريات الأساسية وحمايتها بوصفها أسس السلام والأمن والازدهار في بلدنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أبلغت الأمانة الرئيس للتو بأن السيدة أستريد هايبيرغ، رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي كان من المقرر أن تكون أول من يتكلم من المراقبين، لن تتمكن من الكلام حسب الدور المقرر لها خلال الجلسة المسائية بسبب ظروف طارئة عاجلة خارج نيويورك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاستماع إلى الدكتورة أستريد هايبيرغ في نهاية جلسة عصر اليوم؟

تقرر ذلك.

١٩٤٨، عززت معاهدات واتفاقيات عديدة تلك المعايير وطورتها. وبعض معايير حقوق الإنسان في سبيله لأن يصبح عالميا حقا. وإلى جانب وضع المعايير، فإن نهج تناول مسائل حقوق الإنسان نفسه يشهد تغيرا، من إعلان الحقوق والحريات الأساسية إلى وضع قواعد ملزمة قانونا وإدماجها في التشريعات الوطنية؛ ومن استحداث إجراءات اعداد التقارير إلى رصد الالتزام؛ ومن الإدانة إلى المنع.

وكان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ معلما بارزا آخر في زيادة دعم وتوسيع نطاق المثل العليا المتضمنة في الإعلان العالمي وأحكامه. وهكذا فإن عالمية حقوق الإنسان قد تم الاعتراف بها على نطاق واسع.

وإن النهج الشامل حيال العلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وكذلك الاعتراف بعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وضرورة احترامها وتنفيذها على قدم المساواة، إسهامات أساسية أخرى لذلك المؤتمر العالمي.

ونحن نفخر جميعا بهذه الإنجازات. وفي ذات الوقت، ينبغي ألا ننسى أن هناك ١.٥ بليون نسمة يعيشون اليوم في فقر مدقع؛ ولا يستطيعون الحصول على ما يفي باحتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ولا يزال الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية ممارسا؛ ولا يزال القمع والقهر - وحتى التعذيب - بعيدة عن أن تكون قد تم القضاء عليها. وانزعج العالم في الآونة الأخيرة لتزايد التعصب، والإبادة الجماعية، وكرهية الأجانب، والإرهاب، والتطرف، والقومية العدوانية، وإنكار الحق في حرية الرأي والتعبير. وبالتالي لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ولعلنا نتذكر أنه قبل خمسين سنة عرضت على هذه الجمعية فكرتان قويتان وثورتان حقا وتكامل الواحدة منهما الأخرى، هما: اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإنشاء محكمة جنائية دولية. وخلال نصف قرن لم تتحقق الفكرة الأخيرة. وباءت بالفشل محاولات عديدة لإنشاء المحكمة. ولكن الفكرة المثالية بقيت حية. وفي هذه السنة حقق العالم فتحا كبيرا، بل وتاريخيا، في روما.

وينبغي أن يعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التحقيق النهائي للإعلان العالمي. إنها تمثل الحلقة المفقودة التي طالما جرى البحث عنها: ألا وهي محاكمة

المائة بعد أن كانت تتجاوز ١١ في المائة في أواسط الثمانينات.

ويمثل إحداث صندوق التضامن الوطني الذي يجمع التبرعات التلقائية من الأفراد والمؤسسات للنهوض بالمناطق النائية والتي تفتقر إلى المقومات الأساسية للعيش ولا تستجيب لمقاييس الجدوى المعهودة في برامج التنمية الاقتصادية، والذي وقع تعزيره بينك وطني للتضامن يمكن من تمويل المشاريع الصغيرة لأصحاب الحرف والمهارات والشبان الذين يقبلون على المبادرة لخلق موارد رزق، أهم الركائز لهذه السياسة مما مكن من إدماج الكثير من المناطق المعوزة في الدورة الاقتصادية وتمويل العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة لفائدة الفئات ذات الدخل الضعيف.

أود في الختام أن أؤكد أن الخيار الذي انتهجته بلادي هو خيار نابع من المقومات الحضارية والثقافية العريقة للمجتمع التونسي، ذلك في تدرج ثابت مكّن من ترسيخ حماية حقوق الإنسان بكافة أبعادها، وتجسييم التعددية في الواقع، وإطلاق الحريات وتعزيز نسيج المجتمع المدني. وهو منهج راعينا فيه خصوصيات مجتمعنا دون الإخلال بمبدأ الكونية وبيماننا به، ولا أحد في هذا العالم يمكنه ادعاء الكمال في هذا المجال أو فرض نموذج ما على كل الشعوب؛ كما لا أحد يمكنه منح نفسه حق إعطاء الدروس لغيره.

ولا يفوتنا أن نؤكد بهذه المناسبة الأهمية الكبرى التي يجب إيلاؤها لحق الشعوب في التنمية، وإزالة كل العراقيل التي تقف أمام الممارسة الفعلية لهذا الحق. لذا وجب على المجموعة الدولية أن تعمل بجد على تكريس قيم التسامح بين الدول وداخلها، حتى يتسنى دحض ممارسات التطرف والإرهاب بشتى أشكالها واستبعاد مخاطر الصراعات والاقصاء والتهميش، خدمة لمستقبل الإنسانية جمعاء ولتقدمها وأمنها واستقرارها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

السيد انخسيخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحتفل العالم اليوم رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وضع معايير جديدة لم يسبق لها مثيل من أجل حماية حقوق الإنسان وكرامته. ومنذ اعتماد الإعلان في عام

البشرية بضعة آلاف من السنين بعد نشأة المجتمع البشري لتتفق على حقيقة بسيطة: "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق". (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الأولى).

وحتى لو أنه أتى متأخرا بضعة آلاف من السنين، فإنه يمثل قفزة كبرى إلى الأمام مما كان عليه الجنس البشري، حين كان البشر يتخذون عادة عبيدا وأقنانا، أو يقهرون أو يخضعون للاستعمار، أو يضربون أو يعذبون أحيانا كثيرة كالحيوانات. ولم يعد هذا السلوك مقبولا قانونيا رغم أنه مستمر على نحو غير رسمي. ومن ثم فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل حجر الزاوية في خطاب معايير حقوق الإنسان حول العالم اليوم.

ولكن على الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، لا نستطيع، نحن ورثة هذا الإعلان، أن نحفل من توجيه الأسئلة الصعبة أو غير المريحة. هل يمثل الإعلان قمة الإنجاز البشري أم مرحلة مستقرة هامة ينبغي البناء عليها؟ وهل يمكن لإعلان كتب في المحيط التاريخي المتميز لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن يظل هو الكلمة الأخيرة عن المثل العليا الإنسانية بينما تتغير المجتمعات والحضارات البشرية وتتطور؟

وهذه ليست بالأسئلة السهلة. غير أن الوثائق، شأنها شأن البشر، تذبذب عندما يتخلى محبوبها عن النظرة الناقدة أو يكون منتقدوها غير محبين. وتزدهر عندما تخضع للتمحيص من قبل النقاد المحبين. وهذه هي مهمتنا في إبداء ملاحظتنا اليوم.

أولا، إن الإعلان العالمي ليس وثيقة تبلغ درجة الكمال. وما من وثيقة بشرية هي كذلك. وقد قالت إلينيور روزفلت،

"من الطبيعي أنها ليست وثيقة في درجة الكمال ... فبحكم أنها، كما ينبغي لها أن تكون، وثيقة مؤلفة للتوفيق بين أفكار الشعوب المختلفة الكثيرة يجب أن يكون هناك عدد كبير من الحلول التوفيقية". (تحليل لمبادئ حقوق الإنسان، كما عرفها إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، في دساتير الولايات المتحدة: الآثار المترتبة على السياسة الاجتماعية، جوزف م. رونكا، ص ٤٥)

مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ومعاقبتهم. بل، وعلاوة على ذلك، يمتد نظام روما الأساسي إلى نطاق أوسع. فالشخص المتهم ستوفر له حماية جميع حقوقه الإنسانية اللازمة لكفالة اتباع الإجراءات القانونية، والمحاكمة العادلة والعقوبة المناسبة. وكل هذه الضمانات وضعت لكفالة ألا تعرض على المحكمة إلا الانتهاكات الحقيقية والجسيمة، وتجري المحاكمة عليها. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن نظام روما الأساسي مكمل للإعلان العالمي.

وقد وضع الدستور المنغولي في عام ١٩٩٢ بمشاركة نشطة من الشعب نفسه وممثليه المنتخبين في البرلمان حسب الأصول. وهو يقوم على أساس المثل العليا التقدمية والمعايير الدولية القائمة. وظلت منغوليا منذ عام ١٩٩٠ تتوخى على نحو متزامن تنفيذ إصلاحات ديمقراطية في المجالين السياسي والاقتصادي. وأصبح الشعب يمارس حقه في اختيار رئيس دولته وممثليه في البرلمان. كما يمارس جميع الحقوق والحريات السياسية والمدنية الأخرى. ويضمن الدستور أيضا ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولكن، بسبب الواقع الاقتصادي، حيث يمر اقتصاد منغوليا بمرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، بجميع ما يصاحبها من مصاعب، فإن الأغلبية الساحقة من السكان لا تستطيع التمتع الكامل بتلك الحقوق والحريات. بل إن مستوى معيشة قطاع كبير من السكان قد انخفض، بينما ازدادت نسبة الفقر والبطالة. والفئات الضعيفة في المجتمع - من النساء والأطفال والمسنين - هي الأكثر معاناة. ومن أجل التغلب على جميع هذه المصاعب وغيرها، تقوم الحكومة بتعبئة جميع الموارد والإمكانات وتنفيذ مختلف البرامج والمشروعات. ونحن واثقون من أن منغوليا ستتمكن من التغلب على هذه المصاعب.

وإن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. إذن، فلندخل الألفية الجديدة بالتزام مضاعف بكفالة هذه الحقوق والحريات للجميع.

الرئيسة بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الواضح أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل تطورا بارزا في تاريخ البشرية. ولا يمكن أن يكون هناك شك في هذا. ومما يستدعي الملاحظة أنه استغرق

على كل مجتمع أن يوجد توازنه الصحيح بين الحقوق والواجبات. بل إن فكرة المسؤولية تشكل جزءاً من المكونات الأساسية لعقائد الإيمان وأنظمة القيم الكبرى في العالم. والقاعدة الذهبية في العديد من الأديان هي "عامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به"، وليست "من حقك أن تطلب من الآخرين أن يعاملوك معاملة حسنة".

وإدراكاً لأن هناك حاجة ماسة إلى إحداث توازن بين الحقوق والواجبات، فإن مجموعة من كبار رجال الدولة على الصعيد العالمي، شملت هيلموت شميت، ومالكوم فريزر، وأنانيد بانياراشون، وجيمي كارتر - الذي فاز بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اليوم - وعدة أشخاص آخرين قد أيدوا مشروع إعلان عالمي لمسؤوليات الإنسان. وأوصوا بأن يناقش في هذه الذكرى الخمسين. ومما يبعث على الحيرة أننا لا نقوم بهذه المناقشة اليوم. فهل كان ذلك عرضاً أم قصداً؟ وإذا كان قصداً، فقصده من هو، ولماذا؟ وبصراحة، فإننا نشير هذه التساؤلات، لأننا نعلم أنه كانت هناك مناورات مكررة من وراء الستار لمنع مناقشة هذا الإعلان هنا اليوم.

ورابعا وأخيراً، في الختام، لتفادي أي سوء فهم، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب مرة أخرى عن أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل قفزة عظيمة إلى الأمام في مصير الإنسان. وما فتئ مصدر هداية وإلهام لملايين البشر في جميع أنحاء العالم، بيد أننا ما زلنا نعيش في عالم أبعد ما يكون عن الكمال، حيث البلايين من الناس يتمرغون في وحل الفقر والمجاعة، كما أشار الكثيرون في كلماتهم هذا الصباح. وفي أفضل تقدير، يتمتع أقل من ثلث سكان العالم بالحقوق التي نحتفل بها اليوم.

قد استمعنا جميعاً إلى حكاية الطفل وملابس الامبراطور. ولو دخل هذا الطفل قاعتنا اليوم وسألنا عما نحتفل به، فسنجيبه بأننا نحتفل بتقدم حقوق الإنسان في كوكبنا. عندئذ سيأخذنا هذا الطفل أو هذه الطفلة كيف يمكنكم أن تحتفلوا في حين قلعة من سكان هذا الكوكب هي فقط التي تمتعت بهذه الحقوق أو شعرت بتحسين حقيقي في حالتها الاجتماعية منذ صدور الإعلان في عام ١٩٤٨؟ كيف نجيب بأمانة على سؤال هذا الطفل؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة لوكيلة الوزارة المختصة بحقوق الإنسان في وزارة

وكانت محققة. فقد استغرق اعتماد الإعلان العالمي ٨٥ جلسة و ٢٠٠ تصويت مختلف.

وثانياً، إن السعي وراء أعمال حقوق الإنسان مسعى نبيل دائماً. ولكنه منذ البداية تماماً ظل يستخدم أيضاً أداة في المعارك السياسية. وقد قال مؤرخ عميق الفكر، وهو يصف صياغة الميثاق، معلقاً كما يلي:

"إنه من الصعب الحكم على مدى الاهتمام الحقيقي بحقوق الإنسان، إلا أنه كان هناك دافع هام ولا سيما بالنسبة لأقوى الدول - يتمثل في الحاجة إلى تفادي الانتقادات، وفي ذات الوقت، وجود الفرصة لانتقاد الآخرين. وأصبحت حقوق الإنسان سلاحاً في الحرب الإيديولوجية بين الشرق والغرب بقيادة الدول الكبرى". (حقوق الإنسان باعتبار توافق الآراء الدولي، صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٥-١٩٤٨، أشيلد سانوي، ص ٥٢)

وقال نفس المؤرخ إن إحدى الحكومات الرئيسية المشاركة في الصياغة قد اعترفت بأنه "كان سلاحاً للحرب السياسية". (المرجع نفسه، ص ٥٣). وبإيجاز، فإن مَعدي الصياغة كانوا يتحركون بدوافع نبيلة وخسيسة معاً. ومما يثير الشعور بالصدمة أن نتبين اليوم أن معظم الإعلان قد صاغته حينذاك دول استعمارية كبرى لم تر تناقضا بين الحكم الاستعماري وحقوق الإنسان. وكان الكيل بمكيايين موجوداً في عام ١٩٤٨. وظل مستمراً في عام ١٩٩٨. والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا اليوم هو أن نضمن عدم استخدام حقوق الإنسان مرة أخرى أداة في الحرب السياسية. ومن ثم ينبغي أن نلزم أنفسنا بالتعاون، وليس المواجهة وتبادل الاتهامات بصورة مدمرة.

وثالثاً، فإن العالم قد تغير. وكذلك احتياجات البشر واهتماماتهم. فواضعوا الإعلان، وهم خارجون من التجربة الوحشية، تجربة الفاشية والنظام الشمولي، كان هاجسهم قصر تأثير الدولة على الفرد. وكان ذلك ولا يزال وسيظل هدفاً نبيلاً. بيد أنه أدى بواضعي الإعلان إلى أن يتكلموا فقط عن حقوق الأفراد وليس عن مسؤولياتهم. ولم تستخدم كلمة "مسؤولية" مرة واحدة في الإعلان، مع أن كلمة "واجبات" استخدمت مرة واحدة في الفقرة التاسعة والعشرين. وقد أدى السعي في طلب الحقوق أكثر من أداء المسؤوليات، في بعض المجتمعات الغربية، إلى نشوء ثقافة للتحلل والمشاكل الاجتماعية التي تنظر إليها بعض المجتمعات التقليدية بشيء من القلق. فيتعين

لحرياته أو حرياتهما العامة. ونحن نشاطر الرأي في ضرورة احترام الحقائق التاريخية والاجتماعية والثقافية، بيد أننا نؤكد أيضا أن هذه الخصائص الوطنية أو الإقليمية لا يمكن أن تبرر اتباع سياسات تتجاهل حقوق الإنسان الأصلية المعترف بها عالميا. ونحن نصر على أن كل دولة مسؤولة أساسا عن حماية حقوق الإنسان داخل حدودها. لذلك فإنها تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي عندما لا تحترم هذه الالتزامات. والأرجنتين التزمت التزاما كاملا بالمشاركة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التجسيد الأسمى لإضفاء الصبغة الدولية على حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كل التقدم الذي حقق لا يزال مستمرا التعصب والتفرقة العنصرية ومعاداة السامية وكرهية الأجانب والنازية الجديدة والتطهير العرقي والصراعات المسلحة بين الأقليات والتباينات الاجتماعية العميقة والفقر المدقع. وهذا الواقع القاسي ينبغي أن يجعلنا مستعدين للتعاون، عن طريق حكوماتنا، والأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان، لضمان ألا يستخدم الكفاح ضد هذه المفارقات والمظالم الاجتماعية ذريعة لتعطيل التقدم في مجال حقوق الإنسان.

وأود أن أذكر هذه الجمعية بأن شعب الأرجنتين، عن طريق الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤، منح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك المواثيق والاتفاقيات الدولية الرئيسية في هذا الصدد، مركزا أعلى من مركز التشريع الوطني المحلي. وقد عدلنا قوانيننا وفقا لهذه الصكوك الأساسية. كما اتبعنا التوصيات الواردة في المعاهدات ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومؤتمر فيينا في سنة ١٩٩٣ والواردة في برنامج عمله، بالموافقة على اتباع سياسات حماية للتغلب على المظالم القديمة وتعويض ضحايا النظم الاستبدادية التي حكمت في السبعينات.

وقد أنشأت حكومة الأرجنتين وکالتی وزارة لحقوق الإنسان لوضع وتنفيذ السياسات المحلية والدولية بشأن الموضوع. وإحداها التي يشرّفني أن أترأسها، موجودة في وزارة الشؤون الخارجية، والأخرى في وزارة الشؤون الداخلية وترأسها السيدة أنيس بيريز سواريز الموجودة معنا في هذه الجلسة، وقد وضعت برنامجا هاما فيما يتصل بهذا الاحتفال. كما قرر البرلمان الأرجنتيني الاشتراك في هذا الحدث التاريخي في شخص ممثله

الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين.

السيدة لورينزو ألكالا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نجتمع في هذه الجمعية للاحتفال بأحد أهم الأحداث في تاريخ البشرية من أجل الاحترام الكامل لشخص الإنسان. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان أوضح وأقوى التزام للضمير العالمي بكفالة ألا تسيطر على البشر مرة أخرى أيديولوجيات الموت والكرهية والحرب. وإننا نتذكر ونحیی أصدق تحية الرجال والنساء الذين استطاعوا أن يجسدوا في نص وروح الإعلان جوهر أمانی البشرية.

ويمكننا أن نؤكد أن الدفاع عن كرامة الفرد واحترام الفرد وحرية الفرد قد حققت في هذه السنوات الخمسين زحاما لم نشهده في القرون الماضية. وهذا التأكيد لا يتنافى مع الحقيقة ذات الموضوع المماثل وهي أن هذه العملية لم تتأت على نحو سلمي أو سلس. وبلدي مثال واضح على ذلك. فالسبعينات كانت سنوات حالكة جدا في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. إذ أن الأنظمة الاستبدادية ضربت عرض الحائط باحترام حقوق الإنسان واستتبع ذلك رصید لا ينسی من الألم والموت.

بيد أن العقد التالي أضاء بعودة الديمقراطية وزيادة احترام حقوق الإنسان في القارة. فالיום اعترفت جميع الأمم بالإعلان العالمي، لذلك فإن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقعت على المواثيق والاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن هذا الموضوع. وفي أثناء نصف القرن هذا أعزنا عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

إن احترام هذه الحقوق جوهری لتحقيق الهدفین الرئيسيين الآخرين لمنظمتنا وأقصد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا كما ترتبط بالتنمية والديمقراطية. ولهذا لا يوجد مبرر للسياسات التي تعوق تعزيز حماية أي حق من هذه الحقوق على حساب الحقوق الأخرى.

هذا هو تفسيرنا لانطباق الحق في التنمية كعملية تنشُد إدخال تحسين دائم وتدریجي على رفاه الفرد والمجموعة التي ينتمی إليها الفرد مع الممارسة الكاملة

والظروف الصحية والسكنية هي الحقائق اليومية المحزنة لما يزيد على نصف سكان العالم.

وتوطيد العملية الديمقراطية حيوي لممارسة المواطنة في تعزيز حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الأولية في هذا الصدد، بيد أن المشاركة المستمرة مع المجتمع المدني مطلوبة في تحقيق ذلك العمل. والتعاون الدولي عنصر آخر ذو أهمية أساسية. وما من بلد يستطيع أن يعمل بدون ذلك التعاون الذي يفضّل أن توجهه الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن حكومة البرازيل قدمت تحت قيادة الرئيس فرناندو إنريك كارديسو دليلا واضحا على التزامها بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي اعتمد في أيار/ مايو ١٩٩٦ رفع تعزيز حقوق الإنسان إلى مستوى يتصف بالأولوية في سياسة الإدارة العامة. ولقد شارك المجتمع المدني بنشاط في تحديد البرنامج الذي تتحمل الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان، التي لي شرف رئاستها، المسؤولية عن تنفيذه.

وثمة مثال واقعي آخر على ذلك الالتزام هو اعتماد قانون المفقودين الذي أعتز بالمشاركة في وضعه. ولقد اعترف ذلك القانون بمسؤولية الدولة، ومكّن من تقديم إعانات مالية إلى أسر الأشخاص الذين فقدوا خلال فترة نظام الاستبعاد.

إن عملية التنمية البشرية والاجتماعية يمكن تفسيرها بأنها تمتع الشعوب المتدرج والمرحلي بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المفيد أن تعد الأمم المتحدة تقريرا عالميا عن تمتع الأجيال الثلاثة بجميع أنواع حقوق الإنسان بغية المساعدة في إعداد السياسات الإنمائية العامة التي تركز على تعزيز حقوق الإنسان. وإعداد ذلك التقرير يمكن أن يكون هدفا يشترك فيه المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين.

وبغية تحقيق ذلك الغرض، يشرني أن أقترح عقد اجتماع تحضيرى في البرازيل بمشاركة المفوض السامي، والدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان، وممثلين عن المجتمع المدني. ونعتقد أن من شأن هذا الاجتماع أن يشكل خطوة فعالة نحو الأعمال العالمية لحقوق الإنسان في الألفية المقبلة.

الوطني السيد خافيير مورينيو. ووجودنا المشترك هنا شهادة بليغة على التزام حكومة الأرجنتين بحقوق الإنسان.

وأخيرا، نيابة عن شعب وحكومة بلدي، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للرجال والنساء الذين، على مدى هذه السنوات الخمسين القصيرة، شرفوا سرا وعلانية قضية حقوق الإنسان بكفاحهم دفاعا عن حقوق كل رجل وكل امرأة في هذا العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية):
أعطي الكلمة للوزير الوطني لحقوق الإنسان في البرازيل.

السيد غريغوري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرني أن أخطب، نيابة عن وفد البرازيل، الجمعية في الوقت الذي تحتفل فيه الدول الأعضاء بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويسرنا أيما سرور أن أقوم بذلك اليوم، في الوقت الذي تكرمت فيه المنظمة بإدراج اسمي من بين المتلقين لجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإذني ممتن غاية الامتنان. إن هذه إشادة تتجاوز شخصي وإذني أقبلها تحية لبلدي وحكومتها ومجتمعها المدني على ما نتحلى به في البرازيل من الشجاعة والشفافية والتصميم في اعتناقنا قضية تعزيز حقوق الإنسان.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد من جديد قبل خمسين عاما أن الحرية والعدالة والسلام في العالم تستند إلى الاعتراف بالكرامة الأصلية للإنسان والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لكل عضو في الأسرة البشرية. وهذه الحقوق ليست تنازلا من الدول الأفراد وهي صفات فطرية للإنسان لذلك لا يمكن إنكارها أو إسقاطها. وينبغي لهذه المناسبة أن تلهمنا التفكير في كيفية صيرورة قواعد الإعلان ومبادئه واقعا في الحياة اليومية للأغلبية الكبيرة من الأفراد.

ومع ذلك، فالمؤسف أن مثل السلام والعدالة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لم تصبح بعد حقيقة لكل إنسان. والحق الأساسي في الحياة لا يزال عرضة للتهديد في عدة أنحاء من العالم ونحن كثيرا ما نشهد وقوع مجازر رهيبية وأعمال إبادة جماعية تحفزها الكراهية العرقية والصراعات الإثنية. وتشهد أيضا، وكأن ذلك ليس كافيا، أن شبح الفقر والجوع وعدم الكفاية في التعليم

ومثلما اختبرنا في عمل الجمعية العامة هذا العام، فإن الحق في التنمية لا يزال يُرى أنه مشير للجدل. والواقع أن الجهود التي تبذل من أجل كفالة الاعتراف به عن طريق اتخاذ قرارات تثير تساؤلات عن كيفية وجوب الاعتراف بحقوق الإنسان المتطورة، على سبيل المثال الحقوق في مجال البيئة وعلم الوراثة البشرية. ونحن في حاجة إلى توافق في الآراء على مفهوم جديد لحقوق الإنسان للقرن الحادي والعشرين.

إن هذا العام حقق بعض النجاحات الهامة في تحول مُثل حقوق الإنسان إلى إجراءات دولية ملموسة بغية إنفاذها. والاتجاه نحو تعزيز فعالية حماية حقوق الإنسان الدولية يدل عليه اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا. وثمة دليل آخر يبشر بالخير هو توافق الآراء الذي تم التوصل إليه أمس في اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن المسؤولية الكبرى عن حماية حقوق الإنسان لا تزال تقع على عاتق فرادى الحكومات.

إن دستور جمهورية كرواتيا والقانون الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان كليهما استلهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والحقوق المنصوص عليها في الإعلان ترد على نحو كامل في القوانين الوطنية. وانتهاكات حقوق الإنسان، في بلدي، المتعلقة بالاعتداءات المسلحة التي ترتكب ضده تظهر أننا في حاجة إلى آليات وقائية دولية قوية وفعالة، وأن مفهوم السلم والأمن الدوليين يجب أن يتضمن شواغل تتعلق بحقوق الإنسان.

وكجزء من التسوية في فترة ما بعد الصراع، ثمة مهمة تواجهها حكومتي ألا وهي مهمة تطوير استراتيجيات ناشطة أخرى لصالح تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وهذه تتضمن التنفيذ الكامل لبرامج المصالحة وبناء الثقة وعودة اللاجئين والمشردين. فلجميع هذه الأسباب، تعلق كرواتيا أهمية خاصة على الذكرى السنوية الخمسين. فتقوم الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجامعيون ومجموعات الطلاب وعموم الناس بتنظيم احتفالات كثيرة.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا جميعا هنا لسنا مجرد ممثلين لحكوماتنا، بل نحن أيضا ممثلون لشعوب العالم. فتاريخ حقوق الإنسان هو تاريخ الأمم المتحدة، ومستقبل حقوق الإنسان هو مستقبل الأمم المتحدة ومستقبل شعوبنا ومستقبل البشرية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر الوزير الوطني لحقوق الإنسان في البرازيل على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل الروح الحية للأمم المتحدة، وهي الروح التي جمعتنا اليوم للاحتفال والتقييم وتحديد الأولويات للتنمية المستقبلية في ميدان حقوق الإنسان. والكلام على قرابة ٥٠ عاما من عمر الإعلان في أقل من خمس دقائق غير ممكن إلا إذا تكلمنا معا، أي ما يزيد على مائة من زملائي المتكلمين، كل يشارك في تقديم لحن في السمفونية المشتركة.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يدل على مقدرة كبيرة على توحيد شعوب العالم. فلقد تُرجم إلى ما يزيد على مائتي لغة، جامعا مختلف البلدان والثقافات والأديان والتواريخ. وما نحتفل به اليوم هو الذكرى السنوية الخمسون لتوافقنا في الرأي على ماهية حقوق الإنسان بوصفها جزءا من الإرث العالمي للبشر.

وخلال السنوات الخمسين الماضية، دل الإعلان العالمي بقوة على أنه لم يكن مجرد قائمة بالتمنيات الطيبة. فقد دل بالأحرى على أنه وثيقة حية وبرنامج عمل ألهمت مختلف الأمم والمنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية والعديد من الأفراد بالكفاح من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان وحمايتها. وعلى الرغم من أن نص الإعلان لم يتغير، فإن أهميته العملية تغيرت تغيرا مشيرا. فدور الحكومات، واتساع مدى المستفيدين منه، وتأثير المدافعين عن حقوق الإنسان، أمور تطورت جميعها تطورا كبيرا مما كانت عليه قبل نصف قرن. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الهدف النهائي للإعلان، أي "جميع حقوق الإنسان لجميع الناس"، ليس في متناولنا بعد.

وجلستنا اليوم فرصة فريدة لنرى أين نقف بالفعل فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان والحماية العالمية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية. وعملنا يقضي بتقييم تنفيذ الإعلان، ولكن ينبغي أن نذهب إلى أبعد من ذلك اتبعا لروحه ولمنطق حماية حقوق الإنسان.

الكيفية التي تعامل بها البلدان مواطنيها مسألة تقررها وحدها دون غيرها، رغم ما تنص عليه الفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. فالآخرون يحق لهم الإعراب عن الرغبة في معرفة تلك الكيفية والإعراب عن قلقهم إزاء تلك الكيفية وهم يفعلون ذلك بالفعل. ومن ثم، فقد شهدت الخمسون سنة الأخيرة مولد ثقافة عالمية ناشئة متعلقة بحقوق الإنسان فضلا عن مجموعة من القوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان. إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتناول قضية حقوق الإنسان عالميا بطريقة عادلة ومتساوية؛ بالقدر نفسه، وبالتشديد نفسه الذي أعرب عنه في برنامج عمل فيينا. والسبب في ذلك هو عالمية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا استثناء وتفردا واعتماد كل منها على الآخر وتربطها.

ويشهد العالم ونحن ندنو من الألفية المقبلة، مشاكل اجتماعية أكثر مما يشهد من حلول للتحديات التي تواجه العالم الذي يزداد اعتماد أطرافه بعضها على بعض. إن العديد من صراعات اليوم يتسم بأنه يقع داخل الدول، حيث تنجم عنه غالبا آثار مخربة في المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وأحيانا تتقاتل في هذه الصراعات جيوش غير نظامية ومليشيات تكاد لا تلقي بالا للقوانين الإنسانية الدولية، بما فيها قوانين الحرب. وقد ولد ذلك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في حالات الصراع. وقد أدى أكثر هذه الانتهاكات جسامة إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، مع فجر الألفية الجديدة، ورغم أوجه التقدم التي تحققت في التكنولوجيا والحضارة الإنسانية، لا يزال المجتمع الدولي يتصدى لحالات تنزع إلى إبراز أسوأ ما في البشر.

إن نيجيريا قد انضمت إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وصادقت عليها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أعلنت نيجيريا رسميا بدء عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتناول جميع المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، كما أوصى بذلك برنامج عمل فيينا. وإنني على اقتناع بأن هذه الآليات الدولية لها القدرة على الإسهام في رفع مستويات معيشة النيجيريين وتمتعهم بحقوق الإنسان بمعنى أوسع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أكونافور (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن احتفال اليوم يمثل مناسبة عظيمة لا توافق فقط الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكن أيضا الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يوفر وصفة للبشرية بشأن الحقوق والحريات الفردية، يقوم على المبدأ الأساسي لكرامة وقيمة الإنسان المتأصلتين. وهذه الكرامة وحقا الحرية والمساواة للذان ينبعان منها لا يمكن إنكارهما.

إن هذه المناسبة تتيح لنا فرصة التفكير الواعي في مسار حقوق الإنسان واتجاهها في جميع أرجاء العالم، ولتقييم المدى الذي أصبح فيه الإعلان معيارا مشتركا للإنجاز لجميع الشعوب والأمم، وإعادة تركيز الانتباه على الحقوق والحريات الضرورية جدا لصون الكرامة البشرية. إننا نؤمن بأن التمتع بهذه الحقوق أمر لا يمكن المساس به. وتشمل هذه الحقوق الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية وتميز حقوق المرأة والطفل والأقليات، وبوجه عام، الحق في التنمية. ونأمل أن تستغل الفرصة لتعزيز الروح المجددة المتمثلة في المسؤولية المشتركة والتعاون الدولي والتفاهم المعزز مع التخلي عن النزعات إلى تتبع الأخطاء والانتقائية والتحيز في تقييم حالات حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء.

ومما بعث على النشاط وحظي بالترحيب بالفعل أن نلاحظ أن السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قد استرعت الانتباه، في تقريرها إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، إلى الانتهاك الواسع النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي الماضي، دأبت هذه التقارير بصفة رئيسية على تناول الحقوق المدنية والسياسية. وقد أشارت السيدة روبنسون على نحو ملائم إلى الفقر المنتشر بوصفه أكثر التطورات التي حصلت في عصرنا إثارة للذعاج، وهي حالة وصفها أيضا إعلان فيينا بأنها تشكل عقبة أمام الاستمتاع بحقوق الإنسان.

وخلال الخمسين سنة الأخيرة، أصبحت حقوق الإنسان قضية مشروعة في العلاقات الدولية. ولم تعد

الأساسي. والنتيجة التي لا تنكر هي أننا شهدنا في التسعينات اتساع الهوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء. والعلومة الليبرالية الجديدة التي تفرض علينا لا تنفصل عن الفقر والاستقطاب الاجتماعي. وإذا لم نتم بالعمل اللازم فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستظل تمثل جانباً خفياً من آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسيتضح أن الحق في التنمية حق وهمي.

منذ عام ١٩٤٧ ظل اعتماد التدابير الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، أو اعتماد برنامج تنفيذها، مسألة معلقة. وقد أعربت بلدان حركة عدم الانحياز في الآونة الأخيرة عن اقتناعها بأنه لما كان إعلان الحق في التنمية، ينطوي على جميع حقوق الإنسان ويتجه إلى العمل، فإنه يمثل العنصر البرنامجي المفقود في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. وتؤكد كوبا مجدداً ضرورة إدراج إعلان الحق في التنمية في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

إذا كنا نرغب في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان المودعة في الإعلان العالمي، فيجب أن نضطلع عاجلاً بصياغة شريعة دولية جديدة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ومع ذلك، لا يمكن لتعزيز التشريع الأساسي للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أن يغني عن الحاجة إلى إرادة سياسية جديدة للحوار والاحترام المتبادل بين بلدان الشمال والجنوب. وينبغي أن تكون مبادئ الموضوعية والحياد واللائقائية أسس العمل المتضافر لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم.

ولم يعد التضامن الإنساني مجرد خيار إثاري؛ بل أصبح عاملاً من عوامل بقاء الجنس البشري. واحترام مبادئ الميثاق والاعتراف بالتنوع الذي يثري حياتنا هو وحده الذي يمكننا من المضي قدماً نحو الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة للنائب العام لإكوادور، معالي السيد رامون خيمينيز كاربو.

السيد خيمينيز كاربو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل خمسين سنة، أنشأ المجتمع الدولي منظمة عالمية جديدة أعلنت عن عزمها على إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد البشري

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رودريغز باريًا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أطلب توزيع النص الكامل لبياني، بالنظر إلى أنه يرمي إلى الإسهام في تفكيرنا في هذه المسألة ويتضمن بعض المقترحات. وسأقرأ فقط ملخصاً له الآن.

قبل خمسين سنة اجتمعت الجمعية العامة لتعتمد، بتصويت كانت نتيجته ٤٨ دولة مؤيدة مع امتناع ثماني دول عن التصويت، قراراً أصبح مصدراً للإلهام ووضع الأساس للتقدم في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، رغم نواحي قصوره العديدة، خطوة هامة إلى الأمام وحدثاً تاريخياً. إلا أنه فشل في تلبية المطالبين الرئيسيين للغالبية العظمى من بلدان الجنوب، وهما تقرير المصير والتنمية. ولم يحدث أي ربط بين الحقوق والواجبات، سواء أكانت حقوق وواجبات الأفراد أم حقوق وواجبات الشعوب. وبصفة خاصة لم يرد ذكر للتضامن بين البشر.

وفي عالم يتسم بالعلومة، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية منع أثر الأزمة الاقتصادية، التي توشك أن تصبح عالمية، من أن ينصب بصفة رئيسية على الفقراء والجوعى والمرضى والأميين والنساء والأطفال والمسنين في البلدان النامية.

وحتى بدون الأزمة، يموت ١٢ مليوناً من البشر سنوياً بسبب الجوع؛ ويموت ١٢ مليون طفل دون الخامسة سنوياً بسبب سوء التغذية والأمراض التي يمكن علاجها أو الوقاية منها؛ وسيموت ٦٠٠ مليون شخص دون سن الأربعين هذه السنة. وهناك أكثر من ١,٣ مليار شخص يعيشون دون مستوى الفقر، ويجوع ٨٤١ مليون شخص، ويفتقر ٨٨٠ مليوناً إلى الرعاية الصحية، و١,٣ مليار لا يحصلون على مياه الشرب، ويوجد ملياراتاً من الأشخاص ليس لديهم كهرباء، و٨٨٥ مليوناً أميون. وبعد سنة من الآن، سيكون ٩٥ في المائة من الذين يعانون من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من سكان بلدان الجنوب.

وفي بلدان صناعية معينة، عند النظر إليها في مجملها، تنفق ٧٥ ملياراً من الدولارات على طعام الحيوانات المنزلية الأليفة ومستحضرات التجميل والسجائر. وفي غضون ذلك، ينفق العالم النامي بأسره أقل من نصف ذلك على الأغذية والصحة والتعليم

على نحو أكثر فعالية وتنسيقاً آليات الدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيعها في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الشواهد على كون إكوادور مصممة على جعل حقوق الإنسان حقيقة في حياة مواطنيها، أن الحكومة الوطنية في إكوادور سنت في هذه السنة، كقانون من قوانين الجمهورية، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية وتشجيع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في البلد، والحق في النمو الشخصي وفي التنمية المادية. وتحمي الخطة أيضاً حقوق الأقليات والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع الإكوادوري، وتشمل النساء والأطفال والمسنين والسكان الأصليين والإكوادوريين الأفارقة، والأقليات ذات الميول الجنسية والمعوقين.

وأود أن أركز على أن الخطة الوطنية أعدت من خلال عملية تعاون وثيق بين الحكومة الوطنية والمجتمع المدني. وقبل بضعة أيام، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، زارت إكوادور بعثة رفيعة المستوى من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لكي تقدم المشورة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية، وأثنت ثناءً عالياً على إكوادور وعلى الخطة معاً، وكذلك على التحالف بين الحكومة والمجتمع المدني الذي أنشئ من أجل تنفيذ تلك الخطة في جمهورية إكوادور. وفي تلك المناسبة، حظيت بشرف الترحيب في مكتب المدعي العام بالسيد بريان بورديكين، المستشار الأول لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

لقد قطعنا على أنفسنا عهداً بأن نكفل، بجهودنا وبالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة، انتشار وازدهار ثقافة حقيقية للسلام وحقوق الإنسان في إكوادور.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، هنا في قاعة الجمعية العامة، أكد رئيس الجمهورية الدستوري لإكوادور، السيد جميل معوض، وهو أحد المدافعين المتفانين عن حقوق الإنسان، والذي يشرفني أن أمثله هنا اليوم، على أن أفضل وسيلة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان ستمثل في توقيع شعبي لإكوادور وبيرو على اتفاق سلام في عام ١٩٩٨، وقد فعلنا ذلك في برازيليا في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، وهو حدث سيؤدي بكل تأكيد إلى تحسين مستوى معيشة الناس في البلدين. وتلك الطموحات الاستشرافية للرئيس معوض، وهو أول رئيس للبلاد في السنوات الأخيرة يلتزم

وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وأن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وبعد ذلك بقليل اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وهو العمل الذي نحتفل اليوم بذكراه في تجلة. نعم، نفضل ذلك بتجلة، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو أننا نفضل ذلك بعزم واقتناع حقيقي من جانب المجتمع الدولي بأن هذا الإعلان ينبغي أن يصبح جزءاً من تجربة الحياة اليومية في البلدان في جميع أنحاء العالم.

والإعلان العالمي اليوم، لدى إطلالة فجر الألفية الجديدة، يكتسب أهمية وصلاحيات أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، إذ أنه يعني - وسيعني في المستقبل الأمل بالنسبة لعدد لا يحصى من البشر في جميع أرجاء العالم. وإننا اليوم نحیی عن حق أولئك الأشخاص ذوي البصيرة الذين اجتمعوا قبل نصف قرن مضى في قصر دي كايو وأورثوا العالم هذا الإعلان، الذي يشكل مصدر كل تشريع وطني ودولي فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وإن مشاركة بلدي، إكوادور، على نحو فعال، في النواة الصغيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صاغت الإعلان العالمي حينذاك، تمثل شرفاً عظيماً، وإننا اليوم نواصل العمل على نحو فعال. وفي هذا السياق، شاركنا بالأمس في اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأود أن أشدد على أن إكوادور بلد شديد الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيعها، ونحن نشارك اليوم في هذه الجلسة التاريخية لنكرر الإعراب عن عزمنا على العمل لكي تصبح المثل العليا الواردة في الإعلان العالمي حقيقة لكل الرجال والنساء والأطفال في هذا العالم. ومما يدل على اقتناع إكوادور بذلك، أنها عملت بنشاط في محافل حقوق الإنسان العالمية، لا سيما في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يكفي أن نذكر بالعمل الرائع الذي اضطلع به في هذا المحفل بالذات وزير خارجيتنا الحالي، السفير خوزيه أياالا لاسو، الذي قاد الجهود الرامية إلى إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ومما يشرف بلدنا أن السفير أياالا لاسو عين أول مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو بشغفه لذلك المنصب وضع الأساس الذي مكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي من أن يصبح مؤسسة قادرة على أن تقود

وعلى الرغم من أن بعض الناس من ذوي النظرة الاستشراقية ظنوا أن الجنس البشري قد تعلم الدرس وأن الوثيقة ستؤدي إلى تفادي المزيد من المعاناة، أدرك بلدي شيلي لسوء الحظ مدى ضعف فكرة احترام شخص الإنسان عندما عطلت ديمقراطيتنا التي عمرت مائة عام. وفي ظل هذه الظروف الصعبة في حياتنا كأمة أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكثر أهمية بالنسبة لشعب شيلي لأنه أتاح اتجاهها واضحا بعض الشيء ومرشدا دائما للذين يؤمنون بأن كرامة الإنسان واحترام شخصه لا يمكن أن يداسا بالأقدام في أي ظرف من الظروف وتحت أي ذريعة من الذرائع.

وبالنسبة لشيلي، تعني عالمية حقوق الإنسان أنه يتوجب علينا أن نعتزف بكرامة كل سكان الأرض بغض النظر عن ثقافتهم أو أديانهم أو مراكزهم الاجتماعية أو أصولهم العرقية أو تقاليدهم وبغض النظر عن مستوى تنميتهم أو خصوصياتهم الثقافية التي يمكن أن تستخدم لتبرير وضع قيود على حقوق الإنسان المعترف بها في الاعلان الذي نحتفل اليوم بذكره السنوية الخمسين.

وهذه المناسبة الخاصة ينبغي أن تمكن المجتمع الدولي من تكثيف جهوده لجعل المبادئ الواردة في الإعلان حقيقة ملموسة بالنسبة لكل البشر. لقد تم إنجاز الكثير منذ عام ١٩٤٨، لكن ما ينبغي القيام به ما زال كثيرا لأن الملايين من البشر ما زالت حقوقهم تنتهك كل يوم لسوء الحظ.

والتحدي المقبل هو السريان الفوري للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم إقراره في روما في تموز/يوليه من هذا العام. وسيكون هذا الاحتفال قد حقق نتيجة ناجحة لو انتهى بافتتاح المجتمع الدولي على نطاق واسع بضرورة البدء بعملية التصديق على النظام الأساسي، حتى يتسنى للمحكمة أن تؤدي دورها بأسرع ما يمكن.

وفي هذه المناسبة الرسمية يكرر بلدي الإعراب عن التزامه الثابت بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في شيلي وكذلك قراره بمواصلة الإسهام في العمل القيم الجاري حاليا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء الأرض. وسيظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يلعب دورا رائدا في هذه المهمة.

التزاما وطيدا بقضية حقوق الإنسان. إن التوقيع على اتفاق السلام، من جانب شعبي إكوادور وبيرو، للذين واصلوا نزاعا إقليميا أكثر من قرن ونصف وخاضا عددا من الحروب، يعزز الكلمات الافتتاحية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على ما يلي:

"... الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

وأود أن أختتم بياني بالتذكير ببعض عبارات إعلان استقلال الولايات المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

"نحن شعب الولايات المتحدة" نؤمن بأن "كل البشر يخلقون متساوين".

كما أود أن أشيد ببعض الشخصيات التي ضحت بحياتها في هذا البلد دفاعا عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية - ابراهام لينكولن ومارتن لوثر كينغ وجون فيتزجيرالد كندي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر المدعي العام في إكوادور .

وأود أن أذكر بقرار الجمعية العامة بأن تقتصر البيانات على خمس دقائق.

أعطي الكلمة لممثل شيلي.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يكتسي الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان أهمية خاصة بالنسبة لشعب شيلي. والمسألة ليست مسألة فصاحة بلاغية أو بيانات. إن شيلي وشعبها يسعدهما سعادة خاصة الاحتفال بهذه المناسبة، وذلك لعدة أسباب.

في المقام الأول، ارتبطت شيلي بالإعلان منذ بدايته الأولى، حيث كان ممثل شيلي عندئذ، السفير ارنان سانتا كروز، عضوا في مجموعة الشخصيات الدولية التي كتبت الإعلان. وكان ذلك في وقت بدأ فيه العالم يدرك إدراكا كاملا نطاق الدمار الذي خلفته الحرب وفضائع المحرقة.

تقدما وشمولية في تاريخنا. وهذا الدستور لا يعمل على تعزيز الديمقراطية وأسس الحكم الصالح فحسب، بل يتضمن أيضا أحكاما لكفالة كرامة الفرد وحقوق الشعب. ويجري تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وهذه اللجنة ستلتقى المساعدة في الاضطلاع بمسؤولياتها من أمين مظالم برلماني ومحكمة إدارية، فضلا عن لجنة وطنية لوضع سياسة وخطة عمل فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومنذ الإعلان عن الدستور الجديد، سن عدد من القوانين أو يقوم البرلمان بالنظر فيها وهي تمنح الفقراء والمحرومين مزيدا من الحقوق والحريات. وهذه تتضمن حماية العمال وفقا للمبادئ والتوجيهات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية. كما قامت حكومة تايلند الملكية هذا العام بتنظيم أنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه الأنشطة تشمل عقد حلقة دراسية دولية عن حقوق الإنسان وأخلاقيات مؤسسات الأعمال.

ولأول مرة باتت حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. فلقد تعهد رئيس الوزراء تشوان ليكبي في البيان الذي أدلى به أمام البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن سياسة الدولة بأن تضطلع تايلند بدور ناشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الساحة الدولية. إن تايلند ليست دولة من الدول الكبرى. ونحن، علاوة على ذلك، نواجه أزمة مالية حادة وتراجعا اقتصاديا. وبوجود موارد ضئيلة لدينا، تصطدم طموحاتنا بأن نصبح مواطنين عالميين ذوي مكانة مرموقة بعدة قيود. لكننا عازمون على أن نسهم إسهاما مفيدا في محافل من قبيل الأمم المتحدة. ونزعم على أن نشارك الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في أنشطة تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونزعم على أن نواصل الانخراط في قضايا إنسانية، من قبيل إزالة الألغام وتوفير ملجأ مؤقت للمشردين.

ونزعم على دعم إنشاء آلية لحقوق الإنسان داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونزعم بطريقتنا وبأفضل ما نستطيع على تشجيع أصدقائنا القريبين والبعيدون على إحداث تغييرات إيجابية في آرائهم وسياساتهم.

نحن التايلنديين لسنا أصحاب طبيعة أو رغبة تجنح نحو المغالاة. ولا ننخرط في مثالية مفرطة. ولا ننظر إلى جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها حملة أو بوصفها وفاء بالمثل، بل بوصفها حتمية عالمية تقوم

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد سوخومباند باريباترا، نائب وزير خارجية تايلند.

السيد باريباترا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسعدني كثيرا أن أحضر هنا اليوم لتمثيل بلدي في هذا التجمع التاريخي الذي يُعقد للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، وإنما أيضا لتجديد إيماننا الجماعي بالصدق والحكمة الواردة فيه وتأكيد التزامنا به.

على مدى نصف القرن الماضي تم إنجاز الكثير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولكن لا يزال يتعين القيام بعمل جم. فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة على نطاق واسع. ويستمر ملايين الناس في التعرض للتمييز والاضطهاد والقمع. ويتعين تعزيز المجتمعات المدنية في عدة أنحاء من العالم حتى تتمكن من مساعدة الدول في مهمة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

لقد ولي زمن أن يكون لكل حضارة وكل ثقافة وكل دين وكل عرق الحق في تعريف مفهومه الخاص لحقوق الإنسان. والمطلوب الآن هو العمل وليس مزيدا من الكلام. ونحن جميعا في المجتمع الدولي بحاجة إلى تجميع ما لدينا من معرفة وحكمة وتجارب وأفكار حتى يتسنى بناء شراكة حقيقية فعالة عالمية من أجل حقوق الإنسان.

وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في قيام هذه الشراكة العالمية. ويشرف تايلند أن تنضم إلى الأعضاء الآخرين في تقديم القرار الذي يتضمن الإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأنا باتخاذ الإجراءات التي تيسر لنا أن نصبح طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعتز وفد تايلند بالقول إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألة تحتل الآن الأولوية العليا في بلدي. فني العام الماضي، أعلن عن وضع دستور جديد، وهو الأكثر

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الكلام عن بلدي بالذات وأن أؤكد مجدداً الالتزام الثابت لإدارة الرئيس باسترانا بكفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان في كولومبيا. ونظراً للأهمية التي نعلقها على ذلك الالتزام، فقد أوكل التنسيق في هذه المسألة مباشرة إلى نائب رئيس الجمهورية. وفي هذا اليوم بالذات، تم الإعلان في عاصمتنا عن العناصر الرئيسية لسياستنا الوطنية.

وفي الوقت نفسه، فإن حكومة كولومبيا، رغبة منها في تسليط الضوء على أهمية هذا الاحتفال وعلى التعاون الدولي من أجل حقوق الإنسان، وقعت قبل ساعات قليلة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهذا يدل على تأييد بلدنا لهذه المبادرة ذات الاهتمام العالمي النطاق. وستشجع الحكومة على إجراء مناقشة في مجلس النواب بشأن مشروع قانون يفضي إلى التصديق على النظام الأساسي، وستدعم الإصلاحات الدستورية والتشريعية المطلوبة لتطبيق هذه الآلية الدولية بصورة كاملة في كولومبيا.

وتدرك كولومبيا التحديات التي تواجهها في ممارسة مواطنيها الكاملة لحقوق الإنسان. والقضاء على العنف الذي تنشره المجموعات المسلحة هو إحدى أكثر المسائل إلحاحاً، ولذلك السبب، ندين استعمال الألغام التي تترك آثاراً عشوائية من جانب أطراف من خارج الدولة في الصراع الداخلي الجاري، ونصر مجدداً على أن يدين المجتمع الدولي بشدة هذه الممارسة التي تنتهك حقوق السكان المدنيين.

وحكومتي على إدراك بمشكلة الإفلات من العقاب، وستضغط من أجل إجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وستكلف بهذه المهمة جهازاً خاصاً يتألف من مكاتب نائب الرئيس، ووزير الداخلية، ووزير العدل والمدعي العام.

ووفقاً للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وهو الإعلان الذي اعتمده الجمعية العامة أمس، سنعزيز الضمانات القائمة ليمارس المدافعون عن حقوق الإنسان أنشطتهم في كولومبيا، وسنسعى إلى اختتام التحقيق في وفاة عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدنا. ولقد صدرت بالفعل لوائح اتهام وأوامر بإلقاء القبض بحق أشخاص متورطين في هذه الأعمال الإجرامية.

على حقائق رزينة. وتقدم البشرية يجب أن يكون عملية كاملة. والتقدم في الرفاه المادي لا معنى له في نهاية المطاف إذا لم تتوفر ضمانات لحقوق وحريات الأفراد بالتمتع بذلك الرفاه المادي وبالبحث عن السبل والوسائل الآيلة إلى تعزيز قدراتهم الذاتية بوصفهم بشراً. إن التنمية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة. والجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية يجب أن تترافق مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وإذ تؤمن حكومة تايلند الملكية إيماناً راسخاً بهذه الحتمية العالمية، فهي تود مرة أخرى في هذه المناسبة أن تتعهد بالتزامها بالصدق وبالحكمة اللذين يتضمنهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): بعد ذلك أعطي الكلمة لممثل كولومبيا.

السيد فالديسو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشارك بلدي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو يعرب عن سروره الكبير للأحداث التي تجري اليوم. ونرحب ترحيباً حاراً بمواطني العالم المميزين الذين جرى التنويه بهم هذا الصباح على إسهامهم في قضية حقوق الإنسان.

وتشعر كولومبيا بالشرف لمشاركتها في دورة الجمعية العامة التي انعقدت في باريس عام ١٩٤٨ حيث تم فيها اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان أعضاء الجمعية العامة يعتزمون إغلاق الفصل الميرير لحرب جلبت البؤس لجزء كبير من البشرية، وإرساء الأسس لحضارة عالمية يمكن أن يسودها احترام حقوق الإنسان.

وبعد خمسة عقود، توصل المجتمع الدولي بأسره إلى اقتناع بأن احترام حقوق الإنسان يكمن في جوهر العمل الصحيح الذي تقوم به المجتمعات وفي التعايش بوثام فيما بين أفرادها. وهكذا، فإن كل جهد يبذل من أجل كفالة الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والشفافية، يسهم في السلام العالمي. وعلى غرار ذلك، فإن القضاء على الصراعات سواء كانت داخلية أو خارجية، من شأنه أن يعزز احترام تلك الحقوق.

قضايا جديدة على الصعيد الدولي، ومن الناحية الأخرى، بدأنا في تحديد الحقوق السياسية والحقوق المدنية وفي تمييزها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا توخينا الدقة، فإن المثبتين هما من الحقوق الفردية، ولكن، في إحدى الحالتين، يقع على عاتق الدولة واجب معين بوصفها ضامنة وواجب بالآ لتصرف حتى تتفادى المساس بحرية ممارسة الحقوق. وفي الحالة الأخرى، فإن الدولة، بالإضافة إلى دورها بوصفها ضامنة، يتعين عليها أن تتصرف، حتى تهيئ الظروف اللازمة لكي يمارس الناس حقوقهم.

وكنتيحة مباشرة للإعلان نشأ في العقود الخمسة الأخيرة نظام للحماية قضائي وغير قضائي، قانوني وسياسي، متعدد الأطراف وثنائي. وذلك النظام يجعل حقوق الإنسان، بدرجة أكبر أو أقل، جانبا أساسيا في العلاقات بين الدول والأفراد، وهذا أمر لم يسبق مثيله في التاريخ. وعقب اعتماد الإعلان صاغت الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي سياق الاتجاه العام السائد في النظام الدولي المعاصر، فيما يتعلق بمفهوم العلاقة بين الفرد والمجتمع، انعقد مؤتمر فيينا العالمي لعام ١٩٩٣ لحقوق الإنسان بوصفه جهدا من جميع الأطراف الفاعلة في النظام لإدراج مسألة حقوق الإنسان في جدول الأعمال الدولي بوصفها مسألة ذات أولوية وإحراز تقدم في السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة من شأنها أن تزيد تطوير تلك الحقوق. وينبغي، في المناقشات التي ستجري مستقبلا، إيلاء اهتمام خاص لعملية وضع مبادئ قانونية جديدة، نظرا لما لهذه المبادئ من أهمية وآثار عميقة، حيث سترمي إلى التغلب على الفقر والإملاق، وإلى استعادة قيمة كرامة الإنسان، وتمكين البشر فعليا من بلوغ الحرية، وتطبيق الإعلانات تطبيقا حقيقيا. إن الحق في التنمية آخذ في البروز بوضوح في هذا الإطار بوصفه عاملا حافزا بين المواقف التي تدعو إلى الحد الأدنى وتلك التي تدعو إلى الحد الأقصى، وبين النهج المتبعة عموما والنهج غير

والتعاون الدولي بالغ الأهمية في الاضطلاع بهذه المساعي. ويحدد كولومبيا الأمل في استمرار تمثيل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتعزيزه في بلدنا. وتود أيضا توفير دعم أوسع لبرامج رعاية ضحايا التشريد الداخلي. وطلبنا أيضا موافقة مجلس النواب على البروتوكول الثاني بشأن الألغام الأرضية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

في الختام، أود أن أكرر أن بلدي سيواصل المشاركة في الحوار الذي يجريه المجتمع الدولي في مختلف محافل الأمم المتحدة - لا سيما في لجنة حقوق الإنسان، التي سنصبح عضوا فيها في آذار/مارس القادم - بغية تطبيق ممارسة حقوق الإنسان على أرض الواقع في العالم.

وعن طريق رغباتنا وأنشطتنا نتطلع إلى بناء الحضارة العالمية القائمة على احترام حقوق الإنسان، التي اقترحتها الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، ونريد أن نسهم بجهودنا في كفالة أن تعيش الأجيال المقبلة من البشر في سلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بمناسبة هذا الاحتفال الذي ينطوي على مغزى خاص بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للمنظومة الدولية بأسرها على حد سواء. قبل خمسين سنة في الجمعية العامة، في يوم يشبه هذا اليوم تماما، اعتمدنا نحن الدول الأعضاء في المنظمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصبح حجر الزاوية لطائفة من المعايير والقيم المشتركة التي تنطبق على جميع الشعوب والدول.

لقد كان اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، في ناظري غالبية بلداننا بزوغ حقبة جديدة، تستتبع قيام حاجة واضحة لجعل الإنسان أهم ما في المجتمع والدولة وهدفهما الأخير. وبهذه الطريقة بدأ الاستقطاب التقليدي بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية، وبين الحرية الفردية والصالح العام، يتطور بسرعة وعلى نحو بناء. فمن ناحية، شهدنا إنشاء آليات

وفيما يتعلق بالإجراءات والآليات الدولية لرصد حالات حقوق الإنسان، فإن الأعمال التي تضطلع بها بيرو تقوم على الشفافية والحوار والتعاون بوصفها المبادئ الأساسية لتعزيز حماية حقيقية للإنسان الذي يمثل جوهر احترام حقوق الإنسان. وبالتالي، إذا أردنا وضع تصور عام ومشارك لهذه المسألة، سيعتمد ذلك تحديداً على تفهمنا الكامل لواقع الدول.

إن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان يعني الالتزام بالمعاهدات، والالتزام بالمعاهدات هو حجر الزاوية في سياسة بيرو الخارجية. ويسر بيرو أننا أكملنا بعد ٥٦ سنة وضع معاهدة مع البلدان الشقيقة والتوقيع والتصديق عليها. وقد كان ذلك لب ورقة ريو دي جانيرو الرئاسية وجوهرها. وستلقى الجمعية العامة وثائق تبلغها بهذا الحدث.

ولئن كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد وفر الأساس لحقوق الإنسان، فإن المكانة العالمية التي بلغتها الأمم المتحدة تجعلها المحفل الطبيعي لزيادة تطوير وضمان المعايير والقيم التي يجب أن نستخدمها بغية حفظ كرامة الإنسان. ومسؤولية الدول في نهاية المطاف تتمثل بصفة رئيسية في التوفيق بين الإرادات السياسية للتمكين من تحقيق إنجازات حقيقية في مجال الحقوق الأساسية للكائن البشري.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن الأمور ذات المغزى أن نحتفل اليوم احتفالاً مهيباً بالذكرى الخمسين للإعلان. فالإعلان العالمي كان أول وثيقة دولية توضح بصورة منظمة فكرة احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وقد كشف عن رغبة شعوب العالم العارمة في التخلص من الحرب، وصون السلم، وتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان. وخلال نصف القرن الذي انقضى منذ اعتماد الإعلان، استعيد السلام على أنقاض الحرب العالمية الثانية، ونال ما يقارب من ١٠٠ أمة استقلالها الوطني وانعتاقها من أغلال الاستعمار. ويمكن أن يعتبر هذا بلا مبالغة أعظم إنجاز في قضية حقوق الإنسان العالمية. وبعد الإعلان العالمي أصدرت الأمم المتحدة الإعلان المتعلق بالحقوق في التنمية، كما تم أيضاً الاعتراف

المعتادة التي تنم، على أية حال، عن مناقشة تجري بين المجتمعات المدنية والسياسية التي لها أنواع مختلفة من القواعد المؤسسية والتمثيلية، مثل تلك التي توجد في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

وبوسعنا أن نقول بثقة تامة اليوم أن الإعلان العالمي أدى منذ عام ١٩٤٨ دوراً عميق الأثر في ظهور هذه المبادئ القانونية الجديدة، مما أوجد مجموعة كاملة من القوانين الوضعية المتطورة، والأساسية رغم ذلك. إن المهمة، وهي التحدي المائل أمامنا جميعاً الآن، مجتمعات وأفراد، تتمثل في أن نكون منفتحين بما يكفي لنشوء تجانس معين بين الدول يمكن من مواصلة استكشاف وإيجاد الشروط اللازمة لتطور معياري أكبر لحقوق الإنسان يمنحها في نهاية المطاف نظام ضمانات أكثر فعالية على كل من المستويين القضائي وغير القضائي. ويجب ألا ينحصر الجهد في إنشاء آليات يقتصر دورها على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان. فالهدف الحقيقي هو الحد من ظروف عدم المساواة المادية التي تحرم الأفراد من الممارسة الكاملة لحقوق كلاً منهم في مجتمعه.

إن بيرو، بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، شاركت بنشاط في صياغة الإعلان العالمي. وعندما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين له اليوم، فإننا نواصل العمل لتطبيق مبادئه وإدماج أحكامه في قوانيننا، بينما نقوم أيضاً بنشر المعلومات وتعليم الناس بشأن حقوق الإنسان. إن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها وتطويرها أولوية ومسؤولية بالنسبة لأهل بيرو. ولهذا السبب ندافع عن مبادئ عالمية تطبيق حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وشموليتها وعدم التمييز فيها.

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يكمن وراء السياسة الوطنية بشأن حقوق الإنسان في بيرو ويمثل جزءاً لا يتجزأ من سياستنا المتعددة الأبعاد والشاملة التي تعلي من قيمة الأفراد والحياة البشرية وتربطهم في الوقت نفسه ببيئتهم. وفي هذا الصدد، تبين لنا أن مشاركة المجتمع المدني، لا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان، يدعم تطور تلك الحقوق بقدر كبير. ومن ثم، وفقاً للدينامية الجديدة للحماية شبه القضائية، أنشأنا مكتب أمين المظالم وقتنا. كذلك ارتأينا أن ننشئ وزارة للنهوض بالمرأة والتنمية البشرية، حتى يتسنى لنا حقاً أن نعنى بأشد قطاعات مجتمعنا ضعفاً، مثل الأطفال والمسنين والمعاقين والنساء والسكان الأصليين.

الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحل الخلافات والمنازعات بين الأمم عن طريق الوسائل السلمية وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة، دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة لإنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف، بغية مساعدة البلدان النامية على التغلب على العقبات التي تعترض تنميتها الاقتصادية، وتهيئة البيئة الخارجية اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

وإن الخمسين سنة التي انقضت منذ اعتماد الإعلان تمدنا بالخبرة والدروس المستفادة في تطوير قضية حقوق الإنسان. ونعتقد أن التقاليد الثقافية الموجودة في العالم حالياً، مهما بلغت من التنوع، فإنها يوجد بينها على الأقل عنصر واحد إيجابي مشترك، ألا وهو احترام حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان، شأنها شأن أي شيء آخر في العالم، هي أيضاً في عملية تغير ونمو متطورة بالتدرج. واحترام واستيعاب حضارات جميع البلدان في العالم والعمل على استمرارها من شأنه أن يساعد على إثراء وتعزيز مفهوم حقوق الإنسان، وأن يسهم في التنمية الصحية لقضية حقوق الإنسان العالمية بجميع جوانبها. وترى الحكومة الصينية جازمة أن البلدان لكي تباشر معا التنمية الصحية لحقوق الإنسان، فينبغي أن يحدث بينها المزيد من تبادل وجهات النظر، وأن تعزز التفاهم، وتوسع الأرض المشتركة فيما بينها، وتضييق من شقة الخلافات على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وينبغي أن يحل الحوار والتعاون محل المواجهة والصراع. والحكومة الصينية مستعدة للتضامن مع البلدان الأخرى لتعزيز تنمية قضية حقوق الإنسان والدخول في القرن الحادي والعشرين بعالم يسود فيه السلم والأمن والاستقرار والازدهار.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد أعلن وفدي تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به الوفد النمساوي باسم الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإنني سأركز على جوانب معينة.

إن احترام حقوق الإنسان يمثل للأمم المتحدة حجر الزاوية الذي قاد أنشطة المنظمة منذ إنشائها. وفي ذات الوقت، أصبح الإيمان بالحرية الأساسية في أواخر القرن العشرين إحدى الرؤى الأخلاقية الملهمة للشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم.

عالمياً بحقوق المرأة والأطفال والمعوقين. وهكذا أصبح مفهوم حقوق الإنسان يشمل مجالات أوسع نطاقاً بكثير.

وتقدر الصين تقديراً عالياً الدور الإيجابي لصكوك حقوق الإنسان الدولية في تشجيع وحماية حقوق الإنسان. وانضمت الصين إلى ١٧ عهداً دولياً في مجال حقوق الإنسان، ووقعت على العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وظلت الصين دائماً تولي أهمية لتعاونها مع المنظمة في ميدان حقوق الإنسان. وخلال الزيارة التي قامت بها السيدة روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى الصين، في أيلول/سبتمبر، توصل الطرفان إلى توافق واسع في الآراء بشأن زيادة تطوير وتعزيز التبادل والتعاون بينهما، ووقعا على مذكرة نوايا لتطوير هذا التعاون.

الصين بلد نام يبلغ عدد سكانه ١,٢ بليون نسمة. ونحن ندرك تمام الإدراك الأهمية البالغة للحق في الوجود والحق في التنمية. والصين بفضل الجهود التي بذلتها خلال عقود عديدة تمكنت بصفة أساسية من حل مشكلة توفير الغذاء والكساء الكافيين لسكانها، الذين يشكلون خمس إجمالي سكان العالم، وشهد مستوى معيشة الشعب الصيني تحسناً عظيماً. وهذا إسهام كبير بالنسبة للصين ولقضية حقوق الإنسان العالمية. والصين، بوصفها، بلداً تحكمه سيادة القانون، تولي أهمية مماثلة لحقوق الأفراد من شعبها. وهي تحترم وتحمي الحقوق المدنية والسياسية وتعارض الأنشطة التي تنتهك الحقوق المشروعة لشعبها.

واليوم، إذ توشك البشرية على دخول القرن الحادي والعشرين، لا يزال العالم بعيداً عن الاستقرار، ولا تزال الحرب والفقر مستمرين. ويواجه تحقيق التمتع بحقوق الإنسان العديد من المصاعب والعقبات. وتمثل كيفية التغلب على هذه المصاعب والعقبات شاغلاً رئيسياً للمجتمع الدولي. وترى الحكومة الصينية أن الحرب أفدح انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بينما يمثل السلام الشرط الأساسي لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. والفقر هو المعوق الرئيسي لإعمال حقوق الإنسان، بينما تشكل التنمية الأساس لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. إن البقاء والنمو يتصدران قائمة الاحتياجات الأساسية ويمثلان حقين من حقوق الإنسان الأساسية للبشر. ومن أهم جوانب الإعلان اعترافه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبترباط وتشابك جميع حقوق

ووفدي يقدر الاهتمام المنتظم الذي ظل يوليه الأمين العام كوفي عنان لاحترام حقوق الإنسان بجعله من ضمن الأهداف ذات الأولوية للأمم المتحدة.

وفي الوقت ذاته نشني على العمل الهام الذي أنجزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بقيادة الشخصيتين البارزتين اللتين اضطلعتا بهذه المهمة حتى الآن - السيد خوسيه أيالا لاسو والسيدة ماري روبنسون - من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتسهيل اتباع نهج مبني على حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومن الجدير بالذكر تلك الخطوات الهامة المتخذة لتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكفالة معاملة جميع حقوق الإنسان بطريقة متوازنة بما في ذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالحق في التنمية ومسائل المساواة بين الجنسين.

لقد حظي تعزيز وحماية حقوق الإنسان بأهمية خاصة في رومانيا في سياق التحول الديمقراطي الذي تمر به منذ عام ١٩٨٩. وقد انضم بلدي إلى جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية والتزم، بكل انفتاح، بإجراءات الإبلاغ الدولية. وعلاوة على هذا انضم بلدي إلى الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان والاتفاقيات الهامة الأخرى، وحققتنا أعلى المستويات في هذا الصدد.

وقد اتخذت خطوات ثابتة لتحسين واستكمال الإطار الوطني القانوني والمؤسسي وفقا لمتطلبات سيادة القانون والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال أنشأنا في عام ١٩٩٧ مؤسسة أمين مظالم حقوق الإنسان بغية الدفاع عن حقوق وحرريات المواطنين.

وفي إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، تنفذ رومانيا برنامج عمل وطنيا واسعا يهدف إلى تعزيز احترام الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية عن طريق التثقيف والإعلام. وقد جمعت بين ممثلين حكوميين والعديد من الفاعلين في المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والأكاديميين وشخصيات أخرى في مساع مشتركة لتحقيق أهداف حقوق الإنسان.

وتمثل حماية حقوق الطفل أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومة رومانيا. لذلك فإن هدف ضمان المساواة بين

والاحتفال في هذه السنة بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أتاح فرصا كبرى لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن المصاعب المتبقية والتحديات الجديدة التي تواجه تشجيع وحماية حقوق الإنسان. وكان أيضا مناسبة طيبة لوضع جدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي ونحن ندخل في الألفية الثالثة.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نادى به الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، على أنه "المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم"، جرى المزيد من تكميله وتوضيحه باتفاقيات وإعلانات هامة لحقوق الإنسان. وإن مبادئه وتوجهاته الأساسية - الناشئة عن الافتراض الرئيسي القائم على أن الاعتراف بـ "الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" - كما تنص على ذلك الديباجة، قد أدرجت في القوانين الوطنية للبلدان من جميع التقاليد الثقافية وفي جميع أنحاء العالم.

ومما يجدر التأكيد عليه في هذا السياق أهمية مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، الذي شق أرضا جديدة في ترسيخ معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية، ووضع حقوق الإنسان في إطار التنمية والديمقراطية.

والفكرة الرئيسية للاحتفال بالذكرى الخمسين - "جميع حقوق الإنسان للجميع" تعبر تماما عن المبادئ الرئيسية المتمثلة في عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وتوضح حقيقة مفادها أن الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تعالج بكليتها. وتشدد أيضا على أن الحكومات، وإن كانت تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع وحماية حقوق الإنسان، فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دون المساهمة القيمة من جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وجميع الأفراد والجماعات الذين كرسوا حياتهم لحقوق الإنسان.

لذلك، نرحب بحقيقة أنه تم، في هذه السنة الدولية لحقوق الإنسان، اعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. وقد اكتمل هذا الإنجاز الهام على نحو طبيعي اليوم بمنح جوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تولى الرئيس الرئاسة.

وقد جلبت العقود التالية تيارات لا مفر منها في المناخ السياسي الدولي، وأسفرت عن إنشاء منظمات إقليمية وعن إصلاح أنظمة حكم استبدادية أو إلى انهيارها، وأدت إلى إيجاد مجتمع مدني قوي وأكثر نشاطا وإلى توسيع شبكة المنظمات غير الحكومية. والمجتمع الدولي أيضا عدل مذهب القانون الدولي التي كانت تعترف بالدول باعتبارها الرعايا الوحيدة للقانون الدولي ومنحتها سلطة استثنائية بالنسبة لقراراتها فيما يتصل بالمسائل الداخلية التي تقع في نطاق ولايتها. وهذه التغييرات أسهمت إسهاما إضافيا في تطوير نظريات حماية حقوق الإنسان وسمحت بإدراج تعريف لوييس هنكين لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

واليوم، بعد خمسين سنة، يمكن للمجتمع الدولي أن يعترف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الصك الذي يعلن أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتداخلة؛ وهو الصك الذي طور منظومة اتفاقيات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، التي بدورها أرسيت الأساس للمعايير القانونية من أجل القضاء على التمييز العنصري وتعزيز الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية؛ والصك الذي قبله المجتمع العالمي بأسره. وقد أصبح هذا الإعلان، إلى جانب اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز حقوق الإنسان، جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني الليتواني، دون أية تحفظات.

إن تشجيع الأمين العام على إدخال حماية حقوق الإنسان في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة، والأداء الدينامي للمفوضة السامية لحقوق الإنسان والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين والإصلاح المنبثق لآليات الرقابة على المعاهدات تقدم كلها الأمل بأن تتيح منظومة الأمم المتحدة في المستقبل القريب الحماية الفعالة لحقوق الفرد، فضلا عن اكتسابها طابعا عالميا.

وبغية تحقيق الفعالية العالمية لمنظومة حماية حقوق الإنسان، أرى أنه يتعين علينا أن ندرك نقطتين أساسيتين: الأولى، هي أن الدول ينبغي لها أن تتبع سياسات داخلية أخلاقية تكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكانها. ويتعين علينا أن نربي أفرادا يفهمون حقوقهم وواجباتهم بالنسبة للدولة. ويتعين علينا أن ننشئ دولة قادرة على إنتاج هؤلاء الأفراد. ويؤكد التاريخ

الجنسين يعتبر شرطا لا غنى عنه للتنمية الديمقراطية السليمة للمجتمع.

ويجري في رومانيا نشاط عام لحماية حقوق الإنسان تمشيا مع مبادئ وتوجيهات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعهدات فيينا.

ثمة وعي متزايد بأن تعزيز حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وسيادة القانون. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى الحركة الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي شملت على مدى السنوات العشر الماضية جميع القارات والتي تجري بالتعاون مع الأمم المتحدة. وقد تشرف بلدي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ باستضافة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ومبادئ وتوجهات المؤتمرات الدولية الثلاثة التي نظمت حتى الآن بشأن هذا الموضوع تبرز فكرة أن نظام الحكم الديمقراطي المستند إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون يوفر أفضل إطار لكثافة الحلول الدائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع.

ختاما أود أن أؤكد من جديد اقتناع وفد بلادي بأنه يتعين علينا أن نستخدم الزخم الذي أوجدته سنة حقوق الإنسان، ١٩٩٨، من أجل تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى التنفيذ الكامل لمعايير وأعراف حقوق الإنسان الدولية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن أعطي الكلمة للسيد فتاوتاس باكلانسكس وزير العدل في ليتوانيا.

السيد باكلانسكس (ليتوانيا) (تكلم بالليتوانية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بالنيابة عن حكومة جمهورية ليتوانيا، أود أن أهني بإخلاص الفائزين بجوائز حقوق الإنسان. وليتوانيا تضم نفسها إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي قدمه اليوم ممثل النمسا وتأييده تأييدا كاملا.

قبل خمسين عاما تعهدت البشرية، بعد أن صدمتها الحرب العالمية الثانية التي فرضت على ملايين البشر عذابا لا يطاق وأوقفت تنمية الدول ومزقت بناء مؤسسات الدولة فيها عنوة، بأن تنشئ نظاما يقوم على القانون الدولي واحترام وحماية حقوق الإنسان.

إن انضمام ليتوانيا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإلى البروتوكول السادس للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية سيعزز، في المستقبل القريب جدا، التطلعات التقدمية للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

اليوم أصبحت ليتوانيا الدولة السادسة والستين الموقعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وإن إنشاء هذه الأداة الدولية القوية لإنفاذ القانون الجنائي الدولي سينقذ أرواحا كثيرة ويحرر المجتمع من التطهير العرقي ومن رعب التشويه الجسدي والنضسي. وعلى حد قول السيد فيليب كيرش، رئيس اللجنة الجامعة في مؤتمر روما:

"لقد انطلق صوت البوق معلنا للمرتكبين الرئيسيين للأعمال الوحشية البغيضة بأن العالم لن يقف صامتا وهو يشهد ارتكاب الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن استشير الأعضاء فيما يتعلق بتنظيم بقية الاجتماعات الاحتفالية.

لا يزال لدينا ٨٩ متكلمة مدرجة أسماؤهم على القائمة. وحتى مع التساؤل بأن كل بيان سيستغرق خمس دقائق، فإن الانتهاء من القائمة سيستغرق حوالي ثماني ساعات من وقت الاجتماع، على الأقل.

وكما يدرك الأعضاء، سترفع هذه الجلسة الساعة ١٨/٠٠، وستبدأ الجلسة التالية الساعة ٢١/٣٠. وإذا رغبت الدول الأعضاء في الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين على القائمة الليلة، فسيتحتم مواصلة جلسة المساء حتى الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل.

وفي ضوء هذا، أود أن أقترح حلا وسطا بأن ترفع هذه الجلسة الساعة ١٨/٠٠ كما هو مخطط، ونستأنف الجلسة الساعة ٢١/٣٠ ونستمر حتى الساعة ١٢/٠٠، أي منتصف الليل. وقد يبدو معقولا أننا كرسنا اليوم كله لهذا الاحتفال، وأن نواصل الاستماع إلى المتكلمين الباقين الساعة ١٠/٠٠ صباح غد. إنني أعرف أن بعض الوفود أعربت عن اهتمامها بعدم إعادة فتح الجلسة بعد أداء السيد بافاروتي، لكنني أعرف أن آخرين يرغبون في الاستمرار. إننا نحاول التنسيق بين الموقعين بوضع حد

المعاصر أن احترام حقوق الأقليات يصبح في الغالب القاسم المشترك للسياسة الداخلية الأخلاقية للدولة. وينبغي أن نعمل جاهدين لكي تتسم مواقف الدول إزاء الأقليات بالتسامح وتخلو من كراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية. فلنوسع تركيزنا من تطوير معايير قانونية تقدمية أو إدخالها في الأنظمة القانونية الوطنية إلى تطوير التثقيف.

والجانب الثاني يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا. ينبغي استخدام إمكانات الهياكل الإقليمية استخداما كاملا في أنشطة الأمم المتحدة. إن وثائق حماية حقوق الإنسان الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥ وعملية هلسنكي يسرت ظهور حركات سياسية نشطة في دول أوروبا الشرقية والوسطى، التي كانت عندئذ استبدادية. وقد بلورت تلك الحركات مواقف الأفراد إزاء حرية الفكر والضمير والدين والحرمة الشخصية. كما أن تلك الحركات وقادتها قيدوا السلطات الاستبدادية وأوجدوا مجتمعا واعيا قام جزء منه بإصلاحات سلمية في المنطقة في عام ١٩٨٨. ولم يكن ذلك سوى جزء من القدرة التي كان يمكن استخدامها خلال فترة الحرب الباردة. وإن التغييرات في المناخ السياسي وتطبيق تجربة وخبرة مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة البلدان الأمريكية وغيرها من الهياكل الإقليمية التي لديها هياكل فعالة لحماية حقوق الإنسان فتحت كلها آفاقا لتعاون وثيق وطويل الأمد في مجال حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلام وتوزيع المهام. وفي رأبي أن خبرة المنظمات الإقليمية ستيسر إيجاد فهم أفضل للمشاكل المتشعبة التي يواجهها المجتمع الدولي وستسهم في التوصل إلى قرارات مقبولة عالميا.

إن نفوذ المجتمع المدني ويقظة المجتمع الدولي واهتمام المنظمات الإقليمية هي أسس تسوية المسائل الأساسية. ونتيجة الوقف الفوري المفروض على عقوبة الإعدام الذي أعلنه رئيس الجمهورية في عام ١٩٩٥، يمكن اعتبار ليتوانيا، من حيث الواقع، دولة ألغت هذه الممارسة. ومما ينطوي على مغزى خاص أن المحكمة الدستورية في ليتوانيا أصدرت يوم أمس، بناء على طلب برلمان ليتوانيا، فتوى تقضي بأن عقوبة الإعدام غير دستورية. وهذه خطوة أساسية صوب إلغاء عقوبة الإعدام. وأعتقد أن المدونة القانونية الجنائية الجديدة لن تتضمن إمكانية إصدار حكم بالإعدام.

حقوق الإنسان لا تكون لها قيمة إلا إذا أصبحت حقائق حياة في أي مجتمع. وربما ليس هناك رياء أكثر إثارة للضجر من العيش مع حقوق إنسان معلنة على الورق ومتجاهلة عملا. ومن الحقائق المحزنة أنه يوجد عشية القرن الحادي والعشرين، بشر ما زالوا يعيشون في ظروف دون إنسانية تتجاهل فيها حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وكما ذكرت على نحو مناسب جدا المفوضة السامية لحقوق الإنسان،

"في السنوات الخمسين التي انقضت منذ أن حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وقع انتهاك منتظم لكل مادة تقريبا من مواده الثلاثين".

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للاحباط تشعر مالطة بالحاجة الماسة إلى أن تقوم بدورها، مهما كان صغيرا، للمساعدة على استئصال المعاناة من هذا العالم وعلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يؤكدان من جديد عددا من المبادئ التي تعتبرها مالطة ذات أهمية قصوى في هذا السياق. والمبادئ التي تحتل الصدارة بينها الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات، التي يتمسك الإعلان بأنها تتجاوز أي شك، والاعتراف بأن تعزيزها وحمايتها هدف أولي للأمم المتحدة وشاغل مشروع أيضا للمجتمع الدولي على حد سواء. إن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تود مالطة أيضا أن تبرز تأكيد إعلان فيينا من جديد على الحق في التنمية باعتباره حقا عالميا غير قابل للتصرف، مع جعل الإنسان الموضوع المركزي للتنمية. ولئن كنا نؤمن بأن التنمية تيسر التمتع بحقوق الإنسان كلها، فإن عدم توفر التنمية لا يجوز التعلل به لتبرير الحرمان من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

من باب الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قامت حكومة مالطة بعدد من الأنشطة، كان من بينها نشر وتوزيع الإعلان باللغة المالطية ونشر استبيان في شكل كتيب موجه إلى أطفال المدارس لاختبار معرفتهم بالإعلان العالمي.

نعتقد بأنه سيكون معقولا وبالإبقاء على عدد المتكلمين الباقيين على القائمة.

ما لم يكن هناك اعتراض موضوعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في التصرف على هذا النحو؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد صليبا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، لا بد لي أن أثنى عليكم، سيدي الرئيس، للطريقة التي تنجحون بها دائما في العثور على طريق وسط. لقد أثبتت في هذا مهارة فائقة.

إنني أشعر بالشرف والامتنان لمخاطبتي الجمعية العامة اليوم بمناسبة هذه الذكرى الهامة. إن الأمم المتحدة في وضع فريد يتيح لها تعزيز وحماية التمتع العالمي بالكرامة الإنسانية. ومما كان له مغزاه أن إحدى المهام الأولى التي وضعتها هذه المنظمة لنفسها كانت صياغة إعلان عالمي لحقوق الإنسان. وباحتراف هذه الجمعية بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماده إنما نجدد التزامنا بمضمونه. وهذه الوثيقة لم ينتقض عهدا ولا يمكن أن يستعاض عنها.

إن سجل مالطة في مجال حقوق الإنسان سجل تضرر به. والتزام مالطة غير المشروط بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد مثبت في الفصل السادس من دستورها. علاوة على ذلك، نعلق أهمية كبيرة على الدور الأساسي الذي تطالب الأمم المتحدة بالوفاء به لتعزيز حقوق الإنسان. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام، طرح نائب رئيس وزراء حكومة بلدي الملاحظات الآتية فيما يتعلق بالإعلان الذي نحتفل بذكراه اليوم:

"غير أن هذا الإعلان يفتقر إلى شيء هام. إنه صك من دون آليات قضائية أو جزاءات. ألم يحن وقت الاستفادة من تجربة اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، لا سيما الاتفاقية الأوروبية، التي أنشأت عن طريق آلياتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تضمن أيضا، عن طريق حق الالتماس الفردي عملية قضائية ترمي إلى كفالة إنفاذها الفعال؟"
(A/53/PV.19، ص ٢)

إنشاء عدد من المؤسسات المتنوعة التي تعزز التقيد بالحريات الأساسية وتحميها. ومختلف الهيئات واللجان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يعزز بلدي بدعمه، تشكل هيكلًا مؤسسيًا ذا أسس أخلاقية وأدبية وطيدة، تكافح كل يوم في أنحاء العالم لضمان احترام حقوق جميع الرجال والنساء.

بيد أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن خبرتنا خلال هذه السنوات الـ ٥٠، في إنشاء نظام فعال لتنفيذ الحقوق الواردة في الإعلان والتي تطورت لاحقًا لتتجسد في اتفاقات، كانت خبرة غير كافية، وإننا في عام ١٩٩٨ لا يمكننا أن نحضر هذا المحفل بنفس الفرح الذي غمرنا أسلافنا قبل خمسة عقود لنعلن الانتصار الكامل في هذه القضية النبيلة.

وعلى الرغم من أننا حققنا الكثير من التقدم على الطريق الذي بدأناه في ١٩٤٨، ورغم أنه يمكن لنا أن نقول إن احترام حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي ازداد في العديد من الأماكن، وأن العالم يبدو عمومًا مكانًا يحلو العيش فيه بقدر أكبر من ذي قبل، فإن الواقع المؤلم الذي لا يمكن إنكاره هو أنه لا يزال يتعين عمل الكثير وأننا لا نزال ندين لأولئك الذين رسموا لنا معالم الطريق. وأن هذا الواجب وهذه المسؤولية اللذين لم ننف بهما تمامًا، وهذه الدائرة التي لم تغلق بعد، تتضمن مسائل هي في أهميتها الحيوية كأن نجعل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، تلتزم بجميع صكوك حقوق الإنسان المتعددة الأطراف وتتضمن قبولًا غير مشروط من جانبنا جميعًا بصلاحيات الوكالات الدولية المتخصصة.

ويعني ذلك أساسًا استمرار وتعزير وتعميق التطور المتدرج والفعال للنظام العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع وإنشاء مؤسسات قضائية حقيقية وراسخة، مثل المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت مؤخرًا، والتي تتابع الانتهاكات المرتكبة وتعاقب عليها وتمنع الإفلات من العقوبة لأولئك الذين انتهكوا الحريات الأساسية للرجال والنساء في أي جزء من أجزاء العالم وفي ظل أية ظروف مهما كانت.

وهذا يقتضي بحكم الضرورة أننا يجب أن نتحرك قدمًا لنحدد تحديدًا كاملًا مسائل رغم كونها مدرجة في قائمة حقوق الإنسان، فإنها لم تحدد ولم تطور حتى الآن بما فيه الكفاية، مثل حماية حقوق المرأة بصورة قوية،

في الختام، يود هذا الوفد أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن التقدير للمئات من المنظمات غير الحكومية لاسهامها الهام في زيادة الوعي بمسائل حقوق الإنسان، ولنشرها التعليم والتدريب والبحث في هذا المجال، ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل خمسين عامًا في مثل هذا اليوم، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، بين المجتمع الدولي، بأعمال شجاعة لا بعبارات منمقة أن الاعتراف بالكرامة الأصلية والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم. وتلك اللحظة الرئيسية في تاريخ البشرية بينت لنا، بعبارات بسيطة وأساسية، على حد سواء، طريقًا رشيدًا نسله، وبرنامجا محددًا يتذرع بوسيلة القانون يهدف إلى ضمان تعايش الرجل والمرأة على أسس كريمة ثابتة.

وما اعتمد آنذاك لم يكن مجرد معاهدة أخرى متعددة الأطراف. بل على النقيض من ذلك، مثل الإعلان فرقا نوعيا هاما في المفهوم المتعلق بمجتمع دولي وحقوق وضمن التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل لصالح الاحترام الشامل والفعال للطائفة المتنوعة للحقوق الأصلية للفرد.

وخلال هذه العقود الخمسة أصبح الإعلان العالمي معينًا لا ينضب لوضع مجموعة تقديمية من الصكوك القانونية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المكرسة لحماية جميع حقوق الإنسان والنهوض بها.

فالعهدان الدوليان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تشكل دليلاً لا يدحض على عظمة الإعلان الذي تجاوز بداياته ليصبح منارة حقيقية وفعالة تضيء الطريق أمام المجتمع الدولي وتهديه طوال ما يزيد على ٥٠ سنة.

وبالإضافة إلى هذه "المجموعة الكاملة من القوانين"، تجسدت روح الإعلان العالمي ومعناه البسيط والعملية في

ومع ذلك، عمل اعتماد الإعلان العالمي على تنشيط حركة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي العقود الخمسة الماضية، تدهورت الاستعمار الكلاسيكي، وتلاشى الفصل العنصري، وتوفر وعي أكبر بحقوق القطاعات الأضعف في المجتمع من أي وقت مضى وأصبحت قوانين حقوق الإنسان موضوعاً رئيسياً في كليات الحقوق.

واضطلعت الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها وإجراءاتها بدور هام في هذا الجهد. واضطلع المجتمع المدني، ممثلاً بالمنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، بدور رئيسي في تشوير الحركة الدولية لحقوق الإنسان. وهي جميعاً تستحق منا الثناء على جهودها التي لا تكل من أجل تعزيز كرامة الإنسان الشخصي.

إلا أن السؤال المطروح ما زال هل حققنا الرؤية والأهداف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟ وبالرغم من وجود مجموعة من الصكوك القانونية المثيرة للإعجاب التي تم تدوينها إبان العقود الخمسة الماضية، فإنني أخشى أن الجواب لن يكون بالإيجاب.

فالعنصرية ما زالت حية تنبض، ولا تزال النساء والأطفال عرضة للمعاناة، وعلى الأخص في الصراعات المسلحة، وما زالت حالة اللاجئين والأقليات وسائر المجموعات الضعيفة غير مرضية.

وحتى في هذا اليوم تظل الانتهاكات الوحشية والسافرة لحقوق الإنسان ترتكب في مختلف بقاع العالم. فجرائم الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى، والتطهير العرقي في البوسنة والهرسك، والمجازر في كوسوفو واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين وكشمير، حيث يكافح الناس من أجل حق تقرير المصير، تجسد عدم الحساسية لدى مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية.

ثمة مسألة تثير قلقنا بصورة خاصة هي الاتجاه الذي ساد مؤخراً بعض الأوساط والذي يساوي الإسلام بالأصولية والإرهاب. وأصبح المسلمون في بعض المجتمعات الهدف المفضل للجماعات العنصرية ودعاة الكراهية. ومرض "الخوف من الإسلام" هذا تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لجهودنا الرامية إلى بناء عالم سلمي. إن الإسلام دين السلام. فهو يعلم الأخوة ويغض الطرف

وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها فعلاً وقبول المجتمع المدني ومشاركته النشطة واندماجه الكامل في النظم الوطنية والإقليمية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها.

بعد انقضاء خمسين سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشهد ما أطلق عليه الأمين العام نشوء ضمير عالمي جديد. وقبل عام من مجيء الألفية الجديدة، وبالرغم من أن التقيد الكامل بجميع حقوق الإنسان ما زال فكرة يتشاورها الجميع، وبالرغم من أن إنشاء الهيكل الفسيح الذي أشار إليه معلمنا رينيه كاسين لم يكتمل بعد، تأمل كوستاريكا بأن نشهد لحظة جديدة هامة في تاريخ البشرية بدأت تتشكل فيها ثقافة سلام وتسامح جديدة، تتيح لنا المجال للتصدي للتحديات والفرص الجديدة لذلك المستقبل المشرق. ولذا فإن انتصار الإنسان في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على الاحترام والتقدير الكاملين لجميع حقوق الإنسان إذ أن ذلك هو مسؤولية كل واحد منا ومسؤولية البشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد غفور (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ كان أساساً استجابة للتجاوزات التي ارتكبتها القوات المحتلة ضد السكان المدنيين أثناء الحرب العالمية الثانية، وجسد القناعة بأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل أساساً لصون السلم والأمن الدوليين.

وأذن الإعلان ببدء تطوير قانون حقوق الإنسان، بوصفه قانوناً مغايراً لقانون الحرب. غير أن مفاهيم حقوق الإنسان لم تكن جديدة. فقد عرفت البشرية هذه المبادئ منذ ولادتها. وكانت لدى البشر الأسس الروحية والدينية الكامنة في الدين والمجتمع.

واعتبرت الأديان التوحيدية أن كرامة الإنسان وقيمه مقدسة لا يجوز انتهاكها، ووفرت المعتقدات المشتركة للبشر الأساس الفلسفي للمساواة بين جميع البشر، والإنسانية المشتركة والأخوة العالمية. وتطورت نظم القيم التقليدية لدى البشر على امتداد القرون في مختلف الثقافات، وزادت المجتمعات من قداسة هذه المبادئ الأساسية.

الرؤيا الصحيحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن مدينون بهذا لأجيالنا المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيما ننهي اليوم سنة حقوق الإنسان التي بدأت بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يجدر بنا أن ننوه مع الارتياح بالرحلة الطويلة وبالتقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٤٨ عندما اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين ظل المجتمع الدولي يبذل جهودا نشطة لتعزيز تطوير تلك الحقوق وحمايتها.

إن احتفال اليوم ليس فرصة للاحتفال فحسب، بل هو أيضا تحدٍ لإعطاء قوة دفع جديدة لحقوق الإنسان التي هي بحاجة إلى أن تتوطد وتتعزيز على نطاق عالمي. والمهم كذلك أن نقيم التقدم الذي أحرزناه حتى نرسم سبلا جديدة لتطوير حقوق الإنسان في المستقبل بوصفها الحق الذي يكتسبه جميع الناس بالمولد.

والبارز بين التطورات في ميدان حقوق الإنسان كان تطوير حقوق المرأة وما أسفر عنه من تضيق الفجوة بين الجنسين. فالكفاح من أجل حقوق المرأة اكتسب زخما خلال العقدين الماضيين. وابتداءً بالمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، ١٩٧٥، ومنبر السنة الدولية للمرأة المنعقد في المكسيك العاصمة، واستمرارا بالمؤتمرات العالمية ومحافل المنظمات غير الحكومية، عام ١٩٨٠ في كوبنهاغن، و عام ١٩٨٥ في نيروبي، وسلسلة المؤتمرات التي صاغت جداول أعمال المستقبل، وهي المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ومحافل المنظمات غير الحكومية في التسعينات، التي توجت في عام ١٩٩٥ بعقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين، تسنى للمرأة أن تتطور وتكتشف مهارات وأدوات جديدة تستعملها الآن في سبيل التغيير باسم حقوق المرأة على الصعيد العالمي والوطني وعلى صعيد المجتمع المحلي.

وما يلي مجرد مثال واحد من جملة أمثلة: في فترة السنوات الأربع بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، اعترفت المؤتمرات الدولية وتعهدت بتعزيز حقوق الإنجاب. وهذا الاعتراف يتصف بالأهمية في تطوير حقوق المرأة.

والتعصب. وينبغي لنا أن نقاوم إغراء اختلاق أعداء وهميين لإرضاء دوافع سياسية ضيقة.

ويجب ألا نؤخذ بفرضية تصادم الحضارات. بدلا من ذلك، يجب أن نعمل على تعزيز التعايش فيما بين الحضارات. والبشرية يمكنها، وينبغي لها، أن تتعلم من التجربة الثرية لشتى الحضارات. ونرحب بالمبادرة الأخيرة للجمعية العامة التي تدعو إلى إجراء حوار فيما بين الحضارات. واننا نعتبر تسمية عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ولنواجه الواقع بأن مشاكل تفسيرية لا تزال قائمة مع بعض المفاهيم التي يجري الترويج لها تحت عنوان حقوق الإنسان. ويجب أن نقدر حقيقة أن كل مجتمع يتصف بروح ثقافية ودينية خاصة به ويجب احترامها. وتدل التجربة على أن انهيار نظام محلي للقيم يؤدي، بلا استثناء إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وإلى الانحلال الاجتماعي. والتطورات الحاصلة في منطقة البحيرات الكبرى أبلغ تذكرا مفيدة على هذه المسألة.

لذلك، ينبغي لنا أن نعمل على تعزيز التعاون القائم بين القيم المحلية وقانون حقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان يجب ألا تستخدم لتوجيه أصعب الاتهام أو لاعتبارات سياسية. فهذا يحفز المقاومة ويولد مجابهة تنقض قضية حقوق الإنسان. وبدلا من ذلك ينبغي أن يقوم تعزيز حقوق الإنسان على التعاون والتعامل البناء فيما بين الأمم والبلدان.

إن انتشار الفقر والتخلف على نطاق واسع يضع عقبات رئيسية أمام تمتع الشعوب الكامل في البلدان النامية بجميع حقوق الإنسان. وثمة ما يزيد على بليون نسمة يعيشون في ظل ظروف من الفقر المدقع. وهذا العدد آخذ في التزايد بسرعة مثيرة للجزع، مع استمرار الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة في الاتساع. إن التنمية والقضاء على الفقر ينبغي أن يكونا مسألتين تتصفان بالأولوية بالنسبة للأمم المتحدة في القرن المقبل. ونحن على اقتناع بأن التنفيذ المخلص للحق في التنمية، وهو ما يوفر ارتباطا لا غنى عنه بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية، من شأنه أن ييسر تهيئة بيئة قادرة على تمتع جميع الناس بجميع حقوق الإنسان. ومن شأنه أيضا أن يرسى أساسا صلبا لعولمة الأزدهار والسلام، وهو

قبل أن أختتم كلامي اسمحو لي أن أشير، بإيجاز شديد، إلى بعض الإنجازات الجديرة بالذكر في أوغندا خلال السنوات الـ ١٢ الماضية تحت حكومة حركة المقاومة الوطنية وقيادة الرئيس موسيفيني. فبعد عقود من الدكتاتورية الوحشية، عندما كانت حقوق الإنسان تدارس وتهمل، استعيد حكم القانون. وثمة أمان تنعم به الحياة والممتلكات. ووفقا للدستور الجديد المعلن عام ١٩٩٥، يجري تطبيق حكم ديمقراطي لتمكين القاعدة وبناء مجتمع مدني. ولقد أنشئت عام ١٩٩٦ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تتألف من رئيس وخمسة مفاوضين.

وهذه اللجنة لا تقوم فقط بالتعليم في مجال حقوق الإنسان وتنظيم محاضرات متسلسلة وحلقات عمل، وإنما تقوم أيضا بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة. والتقدم الذي أحرز حتى الآن جاء نتيجة للإرادة السياسية والالتزام ثابت في القمة التي تنظر إلى احترام كرامة جميع الأوغنديين بوصفه هدف الحكومة الأسمى.

في الختام، دعونا نشيد بالإنجازات التي تحققت في الـ ٥٠ سنة الماضية وألا ننسى مطلقا كلمات السيد بطرس بطرس - غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي قال إن الأمم المتحدة حددت بعبارة واضحة وبسيطة، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق كل شخص. وقد قال "إن الحقوق هي حقوقكم. إنها لكم." فحقوق الإنسان ليست حقوقا غربية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد أسدروبل أغيار، وزير الداخلية في فنزويلا.

السيد أغيار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي السرور البالغ لفنزويلا وحكومتها أن تشارك في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإنني أحمل رسالة تجدد التزام شعبنا بأحكام هذه المدونة العظيمة لحضارة الإنسان والتي لا يجادل أحد اليوم في قوتها الأخلاقية والقانونية.

وإذا كانت الجهود التي بذلت عند وضع الإعلان والفكر الذي أعطاه الحياة يجعلان من الضروري علينا أن نشعر بالامتنان لذكرى رينيه كاسان، فمن المؤكد بالمقدر نفسه أن تعزيز الحريات العامة بوصفها أساسا للأمة

والمهم على نحو متساو حق المرأة في مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ثمة تطور ومعلم هام يتساوى في الأهمية هو اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/خوفمبر ١٩٨٩ ودخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. فلقد وفرت الاتفاقية للمجتمع الدولي صكاً قانونياً يلزم جميع الدول الأطراف فيها بمجموعة قواعد ترمي إلى حماية أجيالنا المقبلة. إن اتفاقية حقوق الطفل نص واحد من النصوص القانونية النادرة التي تتضمن رؤيا مستقبلية، وتؤكد مجددا العلاقة التي ينص عليها الميثاق بين الأجيال المقبلة وحقوق الإنسان. لكن من الغريب أن إحدى الدول الكبرى في العالم وجدت أن من المقبول عدم التصديق على هذه الاتفاقية.

ومن قبيل المفارقة أن يشهد العالم، بعد نهاية الحرب الباردة، تفاوتاً متزايداً بين الشمال والجنوب في الثروة وفي إمكانية الحصول على الموارد. وتزامن العولمة مع تزايد المشاكل الاجتماعية والفقر والبطالة. وثمة رابط قوي بين حقوق الإنسان والتنمية.

والمؤكد في أحيان كثيرة أن القيم الإنسانية، بعيدة عن كونها عالمية، تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً لمناظير ثقافية مختلفة. وهكذا فإن النسبية الثقافية يفترض أن تكون متناقضة مع مفهوم حقوق الإنسان العالمية. وهذا التناقض المفترض ما كان يبرز لو تذكرنا القول المأثور لأحد أشهر المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة إيلينور روزفلت التي سألت، "قبل كل شيء، أين تبدأ حقوق الإنسان؟" وأجابت قائلة، "في أماكن صغيرة قريبة من المنزل." وبعبارة أخرى، إن حقوق الإنسان حقوق عالمية محسوسة بعالميتها. وإن عدم تجزئتها وتربطها يظهران في حقيقة أنهما يتعززان على نحو متبادل. وذلك الترابط جعل من حقوق الإنسان معلماً ضرورياً للحكم الديمقراطي.

وبالانتقال إلى أفريقيا تحديداً، يمكننا القول بحق إن السبب الجذري للصراعات التي لا نهاية لها هو غياب حقوق الإنسان أو إنكارها أو انتهاكها. بيد أن أفريقيا تستطيع، بمساعدة أصدقائها والأمم المتحدة، أن توطد حقوق الإنسان وأن تعزز السلام والديمقراطية والتعمير بعد سنوات من الحروب والاضطرابات والمعاناة. وبغية إحلال سلام دائم نحتاج إلى إنشاء هياكل مؤسسية دائمة تعطي الشكل والمضمون للهدف المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السياسي الوطني بأسره وأعدنا تأكيد التزامنا المقدس بالسلام.

في عام ١٩٨٩ انهار النظام لأنه كان قائما على المساواة ولكنه تجاهل الحرية. أما النظام الحالي، الذي لا يزال وليدا، فهو نظام شامل يقوم على الحرية؛ إلا أنه سيلقى المصير نفسه إن تجاهل المساواة. ولهذا السبب، إذا أردنا استئصال التعصّب وإرساء قواعد ثقافة سلام وحقوق إنسان، ليس أمامنا خيار سوى معالجة جذور السخط أو التطرف أو الجزمية أو اللامبالاة التي يتسم بها عصرنا. والفقر والجهل والتمييز والإقصاء هي الأشكال الجديدة التي يتخذها الاستبداد، الذي فرضت الحاجة إلى القضاء عليه ووضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل بذكره اليوم.

إن المادة الثامنة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تمثل، على حد قول رينيه كاسان، واجهة معبد حقوق الإنسان، تكتسي اليوم قيمة مثالية لصياغة وتعزيز نظام اجتماعي ودولي يتسنى فيه التمتع الكامل بالحقوق والحرريات المعلنة. وفي هذا الصدد نشيد باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مؤخرا في روما وباعتماد الجمعية العامة بالأمس إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان.

على مشارف الألفية المسيحية الجديدة، حيث نواجه تحديات عصر الذكاء الاصطناعي، تقوم حاجة ماسة - كما يؤكد المنشور البابوي العام "وعلى الأرض السلام" - إلى نظام مناسب يضمن السكينة، ويقوم على الحق، ويسير على هدي العدالة، وتوجهه وتلفه الرحمة، ويطور بحرية. ويقتضي هذا النظام أن أي اعتداء على حقوق الإنسان لا يجوز الاكتفاء بإدانته على الصعيد الأخلاقي والسياسي. بل يجب منعه بالوسائل القانونية التي يضعها المجتمع الدولي، والتي ستنشط مؤسسات الدولة الضعيفة والغائبة أحيانا وتعطي معنى للالتزام الحفاز للمشاركين الأساسيين فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للسيدة أستريد هايبيرغ، رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يشكل جزء ١٤ لا يتجزأ من فلسفة بوليفار التي اعتمدها منهاجنا لنا.

اليوم تحتفل فنزويلا بهذا الحدث بأنشطة رسمية تشبه هذا الاحتفال. وقبل سنة بالضبط استجاب رافاييل كالديرا، رئيس الجمهورية، إلى مناشدة الأمم المتحدة وأوكل إلى لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق لتعزيز والنشر على مستوى هذه المناسبة الخالدة. وقد تكون الخطة الوطنية لحقوق الإنسان أهم حصيلة للعمل الجماعي المثالي الذي نفذته كل من الفرع التنفيذي الوطني والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، في تضامن وبدون التخلي عن الواجبات المتعددة المنوطة بهما. واليوم، وقعت حكومتي أيضا على اتفاق إيطاري معني بتعزيز حقوق الإنسان وتعليمها مع هيئات ووكالات متعددة في منظومة الأمم المتحدة.

وبعد اعتماد الإعلان العالمي بخمسة عقود، يمكننا أن نقول بدون تحفظ إن هذا الالتقاء بين حقوق الإنسان وحقوق الأفراد من حيث علاقتهم ببيئتهم الاجتماعية هو في آن واحد حصيلة المفاهيم الثقافية والعالمية المتعددة للبشرية والمجتمع والمكان الذي تلتقي فيه تلك المفاهيم. إن الإعلان، الذي يخلو من العبارات الطنانة والنزعة الجزمية، يوفر أساسا أزليا مشتركا لممارسة التعددية والتسامح والعيش معا في حرية، بدافع من فكرة السلام بين جميع الشعوب.

إن حكومتي تعي الدين الثقيل الذي لا يزال على عاتقنا والذي يدعو جميع الفنزويليين إلى القيام بأعمال مشتركة في السعي إلى تحقيق نظام يمكن إبلاغه مرتبة الكمال ومن شأنه أن يضمن مناخا مستقرا لكفالة احترام حقوق الإنسان. وإننا نبذل كل يوم جهودا كبيرة لبلوغ تلك الغاية. وقد أوفينا بالتزاماتنا الدولية في هذا الصدد. وانضمنا إلى جميع الصكوك الدولية التي اعتمدها المنظومات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان تقريبا، واعترفنا بالولاية الإلزامية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي الانتخابات التي جرت مؤخرا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ ديسمبر، والتي شاركت فيها أغلبية حاسمة من الفنزويليين بطريقة مثالية، وحضارية، قمنا، بدون أي عنف، بإعادة تشكيل هيكلنا

باعتبارها حماية لحقوق الإنسان وتعزيزها في الوقت ذاته. فهي تحمي حقوق الإنسان بتقديم خدمات الصحة والرفاه وهي تعزز حقوق الإنسان من حيث أنها تستعيد كرامة الإنسان، لأنه حينما تصبح كرامة الإنسان مهددة فإن فكرة حقوق الإنسان واحترامها تضحل حتما.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالمعونة الغذائية والرعاية الصحية والمأوى ومن ثم الدفاع عن حقوق الإنسان، يواجه الاتحاد وسائر أعضاء المجتمع الإنساني مشاكل لا تتعلق فحسب بندرة الموارد والسوقيات والأمن بل أيضا بالسياسات التي تفرضها هذه المنظمة العالمية - وإنني أقصد هنا جزاءات الأمم المتحدة.

إن الجزاءات أداة شرعية من أدوات الدبلوماسية. وهي على حد قول الرئيس وودرو ويلسون توفر علاجا سلميا صامتا وقاتلا. وتأسيسا على هذا المنطق فإن الجزاءات أشبه بالحرب غير المسلحة. وإذا كانت الغاية لا تبرر الوساطة في الحرب، وفقا للقانون الإنساني الدولي، فإن الغاية لا تبرر الوساطة فيما يتصل بفرض الجزاءات، وفقا لرأي الاتحاد. ومبدأ التناسب يوضح لنا بالمثل أن الضرر الذي تسببه الجزاءات لإحداث التغيير يجب ألا يكون غير متناسب مع المكاسب المتوقعة.

ولنكن واضحين: إن الجزاءات يمكن أن تقتل. وهي كثيرا ما تتسبب في إفقار الضعفاء أصلا، في حين أنها

السيدة هايبرغ (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيسة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي أنشئ لمنع المعاناة البشرية وتخفيفها، يشرفني أن أتكلم هنا اليوم في احتفال الجمعية العامة بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليوم، بلغ القبول العالمي الذي لقيه هذا الإعلان الحد الذي يمكن للمرء فيه أن ينسى بسهولة عظمة الإنجاز الذي مثله اعتماده وما كان له من أثر معنوي وقانوني عظيم. فقد قاد الإعلان الأعمال الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحسينها على نطاق العالم. وقد كان مصدر إلهام لآليات حقوق الإنسان الإقليمية وأصبح، إلى حد بعيد، قانونا عرفيا دوليا. وهو بالتأكيد يمثل أرضية مشتركة من القيم والحدود المتقاطعة والثقافات.

وأود أن أهنئ الجمعية العامة ليس فقط على الاحتفال بالإعلان العالمي، وإنما أيضا على اتخاذها خطوة جريئة جديدة في مجال ترسيخ تعزيز حقوق الإنسان وتوسيع نطاقه. وإعلان الجمعية العامة بالأمس بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان جاء حقا بالروح نفسها التي ألهمت من اعتمدوا الإعلان العالمي قبل ٥٠ سنة، فهو يضع أرضية جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهو لا يؤكد مجددا التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالطابع العالمي وغير القابل للتجزئة والمترايط لحقوق الإنسان فحسب، وإنما يعلن أيضا حقوق الأفراد والمجموعات الذين يسعون إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيقها على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

وبالنسبة لمنظمات مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من المهم جدا أن تؤيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حق كل شخص في الدعوة إلى حقوق الإنسان وقبولها. إن المبادئ الأساسية والقانون الإنساني الدولي لا تمثل، بالنسبة لنا، قانونا في بطون الكتب وإنما قانونا ساريا.

ومن الأهمية بمكان أن تدعم الحركة، عن طريق أنشطتها الإنسانية، حقوق الإنسان وأن تمارسها وأن تقدم المعونة الغذائية والخدمات الصحية والمأوى لضحايا الكوارث. ويمكن النظر إلى هذه الأنشطة الإنسانية

في أسوأ الحالات تخلق فرص الشراء الفاحش للذين يجدون وسائل استغلال هذه الحالة عن طريق الجريمة والتهريب. وباختصار إن الجزاءات أداة غير لائقة تلحق الضرر بالعاجزين عن إحداث التغيير السياسي الذي يطلبه المجتمع الدولي. وبالنسبة لمجلس الأمن فإن فرض الجزاءات يبرز تناقضا أساسيا محتملا في تنفيذ مبادئ من مبادئه الأساسية ألا وهما تعزيز السلام وتعزيز حقوق الإنسان. إن الهدف من الجزاءات هو التصدي للتهديدات الموجهة للسلام وانتهاكات حقوق الإنسان. لكنها أيضا تخاطر بتقويض حقوق الإنسان الأساسية في سياق تنفيذها.

وينبغي على الأقل أن يكون من الممكن تقييم الأثر السلبي المحتمل للجزاءات ورصد آثارها. وأحد المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو حب الخير للإنسان. إننا نجاهد لمنع معاناة الإنسان وتخفيفها وحماية صحته والنهوض بمعيشتة. لذلك فإننا، دفاعا عن حقوق الإنسان، نتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة ومع جميع الأطراف المعنية لا لتعزيز احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب بل أيضا لضمان تمتع جميع شعوب العالم بحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.
